وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

مجلة
المستقبل العراقي
للدراسات السياسية والاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

ISSN print : 2790-8240

ISSN online : 3006-7227

مجلة علمية محكمة متخصصة نصف سنوية تصدر عن مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء
تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

في هذا العـــدد ..

- الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي
- العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي
- التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية
- مؤسسات وآليات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية

العدد (6)

حزيران 2026

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
مركز الدراسات الاستراتيجية

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

العـدد (6) حزيران/ 2026

الترميز الدولي: 2790-8240

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق ببغداد (2570) لسـ 2022 نة

البحـوث المنشـورة تعبر عـن آراء أصحـابها وليس بالضـرورة عـن رأي المجلة

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة علمية متخصصة نصف سنوية يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية في جامعة كربلاء

تُعنى بالشؤون السياسية والاستراتيجية

هيئة التحرير:

رئيس التحرير: أ.د. نصر محمد علي

مدير التحرير: أ.م.د. علي مراد كاظم

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. خالد عليوي جياد العرداوي/ اختصاص علوم سياسية / فكر سياسي.

أ.د. أمل هندي كاطع ماجد الخزعلي/ اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.د. جمال عبد الكريم محمد الشلبي/ اختصاص علوم السياسية / علاقات دولية.

أ.د. أحمد أويصال/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.د. مثنى فائق مرعي السامرائي/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.د. حسين عبد الله الدعجة/ اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

أ.د. إدريس عطية/ اختصاص علوم السياسية /علاقات دولية.

أ.م.د. حسين عبد الحسن مويح اللامي/ اختصاص علوم السياسية / دراسات دولية.

أ.م. مؤيد جبار حسن/ مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء.

أ.م. ميثاق مناحي العيسى / اختصاص علوم السياسية / فكر سياسي.

أ.م.د حمد جاسم الخزرجي / اختصاص علوم السياسية / نظم سياسية.

أ.م.د فالح مبارك بردان الفهداوي / اختصاص علوم السياسية /دراسات استراتيجية.

- بيتر بيلكن / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

- سبوتكفو فيرونيكا / جامعة غرب بوهيما / بيلزن – جمهورية التشيك.

التدقيق اللغوي : أ.م.د بلسم عباس حمودي - م. أثير مكي.

الاشراف على الموقع الإلكتروني للمجلة: م.م ضياء مزهر - م.م كاظم جواد.

التصميم والإخراج الفني: م.م علي عبد الساده جبر- م.م علي حمد عاجل

المستقبل العراقي

للدراسات السياسية والاستراتيجية

مجلة يصدرها مركز الدراسات الاستراتيجية / جامعة كربلاء

- مركز بحثي علمي أكاديمي مستقل، من مؤسسات جامعة كربلاء.
- يُعنى بإنجاز البحوث والدراسات العلمية في ضوء خطط وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ورئاسة جامعة كربلاء.
- يلتزم بالموضوعية والحيادية في طرح القضايا المحلية والدولية، ولا يُعنى ولا يُسهم في النشاطات السياسية والحزبية.

البريد الالكتروني للمجلة
ifpss-kcss@uokerbala.edu.iq

دليل المؤلف:

تعتمد مجلة (المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية) في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكمة وفقاً لما يلي:

أولاً: أن يكون البحث أصيلاً معدَّاً خصيصاً للمجلَّة، وألا يكون قد نُشر جزئياً أو كلياً أو نُشر ما يشبهه في أيِّ وسيلة نشرٍ إلكترونية أو ورقية.

ثانياً: أن يُرفق البحث بالسيرة العلمية (C.V) للباحث باللغتين العربية والإنكليزية.

ثالثاً: يجب أن يشتمل البحث على العناصر التالية:

- الصفحة الأولى تتضمن عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسَّسة العلمية التي ينتمي إليها في صفحةٍ مستقلة ووسائل الاتصال الخاصة بالباحث.
- الملخَّص التنفيذي باللغتين العربية والإنكليزية على نحو 250_300 كلمة والكلمات المفتاحية (Key Words) بعد الملخَّص، ويقدَّم الملخص بجمل قصيرة ودقيقة وواضحة إشكالية البحث الرئيسة، والطرق المستخدمة في بحثها، والنتائج التي توصَّل إليها البحث.
- تحديد مشكلة البحث، وأهداف الدراسة، وأهميتها، والمراجعة النقدية لما سبق وكُتب عن الموضوع، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، ووضع التصور المفاهيمي وتحديد مؤشراته الرئيسة، ووصف منهجية البحث، والتحليل والنتائج، والاستنتاجات. على أن يكون البحث مذيلاً بقائمة المصادر والمراجع التي أحال إليها الباحث، أو التي يُشير إليها في المتن.
- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق في (تنسيق وتدوين المراجع والهوامش) وفقاً للصيغة العالمية المعروفة وأسلوب فانكوفر (Vancouver)
- لا تنشر المجلَّة مستلّاً أو فصول من رسائل جامعية أُقرَّت إلا بشكلٍ استثنائي، وبعد أن يعدَّها الباحث من جديد للنشر في المجلَّة، وبما يتناسب مع تعليماتها، وفي هذهِ الحالة على الباحث أن يُشير إلى ذلك، ويقدم بيانات وافية عن عنوان الأطروحة وتاريخ مناقشتها والجامعة التي جرت فيها المناقشة.
- أن يقع البحث في مجال أهداف المجلَّة واهتماماتها البحثية.
- تهتم المجلَّة بنشر مراجعاتٍ نقدية للكتب المهمة التي صدرت حديثاً في مجالات اختصاصها بأيِّ لغةٍ من اللغات، شرط ألا يكون قد مضى على صدورها أكثر من ثلاث سنوات، وألا يتجاوز عدد كلماتها 2500- 3000 كلمة، ويجب أن يقع هذا الكتاب في مجال اختصاص الباحث أو في مجال اهتماماتهِ البحثية الأساسية، وتخضع المراجعات الى ما تخضع له البحوث من قواعد التحكيم.
- يتراوح عدد كلمات البحث، بما في ذلك المراجع في الإحالات المرجعية والهوامش الإيضاحية، وقائمة المراجع وكلمات الجداول في حال وجودها، والملحقات في حال وجودها، (8000 -10000) كلمة وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها وبصورةٍ استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات. ويكون نوع وحجم الخط كالاتي:
  - أ- العنوان الرئيس حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ب- العناوين الفرعية: حجم الخط (16) غامق ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ت- المتن: حجم الخط (14) عادي ونوع الخط : (Sakkal Majalla)
  - ث- الهوامش: حجم الخط (12) عادي ونوع الخط: (Sakkal Majalla)
  - ج- تدون المصادر والمراجع نهاية البحث بحجم ونوع الخط كما في المتن.
- تُنشر البحوث والدراسات في المجلَّة باللغتين العربية والإنكليزية.

رابعاً: الاستلال الإلكتروني والتحكيم العلمي:

- تُعرض البحوث والدراسات المقدَّمة للنشر في المجلَّة على برنامج الاستلال الإلكتروني(Turnitin)، ويتحمل المؤلف تكاليف الاستلال.

- يخضع كلّ بحث إلى تحكيم سري تام، يقوم بهِ قارئان (محكِّمان) من القُرَّاء المختصين اختصاصاً دقيقاً في موضوع البحث، ومن ذوي الخبرة العلمية بما أُنجز في مجالهِ، وفي حال تباين تقارير القراء، يُحال البحث إلى قارئ مرجِّح ثالث. وتلتزم المجلَّة موافاة الباحث بقرارها الأخير؛ النشر/ عدم النشر بعد إجراء تعديلات محددة/ وذلك في غضون ثلاثة أشهر من استلام البحث.

خامساً: تلتزم المجلَّة ميثاقاً أخلاقياً يشتمل على احترام الخصوصية والسرية والموضوعية والأمانة العلمية وعدم إفصاح المحرِّرين والمراجعين وأعضاء هيأة التحرير عن أيّ معلوماتٍ بخصوص البحث المحال إليهم إلى أيّ شخصٍ آخر غير المؤلِّف والقُرَّاء وفريق التحرير.

سادساً: يخضع ترتيب نشر البحوث إلى مقتضياتٍ فنية لا علاقة لها بمكانة الباحث.

سابعاً: يتّحمل المؤلف أجور النشر التي تفرضها المجلة وفقا لسياساتها المعلن عنها، ولا يحق للمؤلف استرجاع هذه الأجور في حال رفض بحثه.

دليل المُقيَّم:

إنَّ المهمة الرئيسة للمُقيِّم العلمي للبحوث المُرسلة للنشر هي أنْ يقرأ المُقيِّم البحث الذي يقع ضمن تخصصهِ العلمي بعنايةٍ فائقةٍ وتقييمهِ وفق رؤىً ومنظورٍ علمي أكاديمي لا يخضع لأيِّ آراءٍ شخصية، ومن ثمَّ يقوم بتثبيت ملاحظاتهِ البنَّاءة والصادقة بخصوص البحث المُرسل إليه.

قبل البدء بعملية التقييم، يُرجى من المُقيِّم التأكد من استعدادهِ الكامل لتقييم البحث المُرسل إليه، وفيما إذا كان يقع ضمن تخصصهِ العلمي أم لا، وهل يمتلك المُقيِّم الوقت الكافي لإتمام عملية التقييم، وإلا فيمكن للمُقيِّم أنْ يعتذر ويقترح مُقيِّم آخر.

بعد موافقة المُقيِّم على إجراء عملية التقييم والتأكد من إتمامها خلال الفترة المحددة، يُرجى إجراء عملية التقييم وفق المحددات التالية:

- يجب أنْ لا تتجاوز عملية التقييم مدَّة أسبوعين، كي لا يؤثر ذلك بشكلٍ سلبي على المؤلِّف.
- عدم الإفصاح عن معلومات البحث ولأيِّ سببٍ كان خلال وبعد إتمام عملية التقييم، إلا بعد أخذ الإذن الخطِّي من المؤلِّف ورئيس هيأة التحرير للمجلَّة، أو عند نشر البحث.
- عدم استخدام معلومات البحث لأيِّ منافع شخصية، أو لغرض إلحاق الأذى بالمؤلِّف أو المؤسَّسات الراعية له.
- الإفصاح عن أيِّ تضاربٍ محتمل في المصالح.
- يجب أنْ لا يتأثر المُقيِّم بقومية أو ديانة أو جنس المؤلِّف، أو أيَّةِ اعتباراتٍ شخصية أخرى.
- هل أنَّ البحث أصيلاً ومهم لدرجة يجب نشره في المجلَّة.
- بيان فيما إذا كان البحث يتفق مع السياسة العامة للمجلَّة وضوابط النشر فيها.
- هل أنَّ فكرة البحث متناولة في دراساتٍ سابقة؟ إذا كانت نعم، يُرجى الإشارة إلى تلك الدراسات.
- بيان مدى تعبير عنوان البحث عن البحث نفسهِ ومحتواه.
- بيان فيما إذا كان ملخص البحث يصف بشكلٍ واضح مضمون البحث وفكرته.
- هل تصف المقدمة في البحث ما يريد المؤلِّف الوصول إليه وتوضيحه بشكلٍ دقيق؟ وهل وضَّح فيها المؤلِّف ما هي المشكلة التي قام بدراستها؟
- مناقشة المؤلِّف للنتائج التي توصل إليها خلال بحثهِ بشكلٍ علمي ومُقنع.
- يجب أنْ تُجرى عملية التقييم بشكلٍ سري وعدم اطلاع المؤلِّف على أيِّ جانبٍ فيها.
- إذا أراد المُقيِّم مناقشة البحث مع مُقيِّمٍ آخر، فيجب إبلاغ رئيس التحرير بذلك.
- يجب أنْ لا تكون هنالك مخاطبات ومناقشات مباشرة بين المُقيِّم والمؤلِّف فيما يتعلَّق ببحثهِ المُرسل للنشر، ويجب أنْ تُرسل ملاحظات المُقيِّم إلى المؤلِّف من خلال مدير تحرير المجلَّة.
- إذا رأى المُقيِّم بأنَّ البحث مست من دراساتٍ سابقة، توجَّب على المُقيِّم بيان تلك الدراسات لرئيس تحرير المجلَّة.
- إنَّ ملاحظات المُقيِّم العلمية وتوصياته سيُعتمد عليها وبشكلٍ رئيس في قرار قبول البحث للنشر من عدمهِ، كما يُرجى من المُقيِّم الإشارة وبشكلٍ دقيق إلى الفقرات التي تحتاج إلى تعديلٍ بسيط ممكن أنْ تقوم بها هيأة تحرير المجلَّة، وإلى تلك التي تحتاج إلى تعديلٍ جوهري يجب أنْ يقوم بها المؤلِّف نفسه.

اخلاقيات النشر:

- تعتمد مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية قواعد السرية والموضوعية في عملية التحكيم، بالنسبة للباحث والقراء (المحكِّمين) على حدٍّ سواء، و يُحتل كل بحث قابل للتحكيم على قارئين معتمديْن لديها من ذوي الخبرة والاختصاص الدقيق بموضوع البحث، لتقييمه وفق نقاطٍ محددة. وفي حال تعارض التقييم بين القراء، يُحتل المجلَّة البحث على قارئ مرجِّح آخر.
- تعتمد المجلَّة تنظيماً داخلياً دقيقاً واضح الواجبات والمسؤوليات في عمل جهاز التحرير ومراتبه الوظيفية.
- تلتزم المجلَّة بإعلام الباحث بالموافقة على نشر البحث من دون تعديل أو وفق تعديلاتٍ معينة، بناءً على ما يرد في تقارير القراءة، أو الاعتذار عن عدم النشر، مع بيان أسباب الاعتذار.
- تلتزم مجلَّة المستقبل العراقي للدراسات السياسية والاستراتيجية بجودة الخدمات التدقيقية والتحريرية والطباعية والإلكترونية التي تقدمها للبحث.
- احترام قاعدة عدم التمييز: يقيِّم المحرِّرون والمراجعون المادَّة البحثية بحسب محتواها الفكري، مع مراعاة مبدأ عدم التمييز على أساس العِرق أو الجنس الاجتماعي أو المعتقد الديني أو الفلسفة السياسية للكاتب، أو أي شكل من أشكال التمييز الأخرى، عدا الالتزام بقواعد ومناهج ولغة التفكير العلمي في عرض وتقديم الأفكار والاتجاهات والموضوعات ومناقشتها أو تحليلها.
- حقوق الملكية الفكرية: تكون حقوق الملكية الفكرية للباحثين (المؤلفين) وتكون حقوق النشر الورقي والإلكتروني محفوظة لمركز الدراسات الاستراتيجية بالنسبة للمقالات والابحاث والدراسات المنشورة في المجلة، ولا يجوز إعادة نشرها جزئيًّا أو كلّيًا، سواءٌ باللغة العربية أو مترجمة إلى لغات أجنبية، من دون إذنٍ خطي صريح من المجلة.

المحتويـــــــات

	العنوان	رقم الصفحة
1	أزمة المياه بين العراق وتركيا: التحديات والسيناريوهات المستقبلية	22-1
2	التنافس الاستراتيجي الأمريكي- الصيني تجاه تايوان	52-23
3	الرقابة البرلمانية في العراق في ظلّ دستور 2005: الوسائل الدستورية وتجلياتها السياسية	74 -53
4	الاستيطان في الفكر الصهيوني: تطبيقاته بعد السابع من تشرين الأول 2023	101-75
5	الاغتراب السياسي وعلاقته بالاختلال الوظيفي للدولة والنظام السياسي	126-102
6	الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة الامريكية لعام 2024: رؤيا استشرافية	145-127
7	التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي وتأثيرها في تحقيق التنمية المستدامة	184-146
8	دور التعاون الدولي في الحدِّ من الهجرة غير الشرعية	202-185
9	التوظيف الأمريكي للطاقة في التنافس مع روسيا	226-203
10	الصعود الصيني وتوظيف القدرات الفائقة في مساعي تعديل هيكلية النظام العالمي	245-227
11	الصين وشمال إفريقيا: رؤية في التمدد الجيوستراتيجي	273-246
12	العراق ومشروع طريق التنمية: قراءة في مسارات التوظيف الجيوسياسي ضمن التنافس الدولي والإقليمي	299-274
13	المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها على مستقبل الدولة القومية	329-300
14	المرض السياسي في العراق: دراسة سوسيولوجية ميدانية	348-330
15	المرأة في (إسرائيل) بين القيود الدينية والمشاركة السياسية: دراسة تحليلية	373-349
16	انفصال توغولاند الغربية عن غانا	390-374
17	حركة تشرين الاحتجاجية 2019: تصورات الرأي العام العراقي ورؤاه في ظل السياسات الأمنية العراقية	414-391
18	الأمن السيبراني وعلاقتهُ بالأمن القومي: دراسة تحليلية	433-415
19	التغيير السياسي في سوريا بعد عام 2024: دراسة في حالة الأقليات	455-434
20	استخدام نموذج (O-Score) للكشف المبكر عن السلامة المالية وانعكاسه في قيمة المصرف	486-456
21	التصورات الدينية من معطيات الدولة المدنية	507-487
22	استراتيجيات الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة وأثرهما في تعزيز الأمن الإنساني: دراسة حالة العراق	530-508
23	الأبعاد السياسية والاقتصادية والعسكرية في السياسة الخارجية الروسية تجاه القارة الإفريقية	563-531
24	استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية في مواجهة التهديدات السيبرانية	589-564
25	السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة شرق إفريقيا: الواقع والمستقبل	609-590
26	مؤسسات صنع السياسات العامة في جمهورية الصين الشعبية وآلياته	630-610
27	تحولات السياسة الخارجية التركية من القوة الناعمة إلى القوة الذكية	654-631
28	التحالف الروسي_ الهندي: قراءة في الدوافع والتحديات	677-655
29	آليات تطبيق العدالة الانتقالية في سيراليون	699-678
30	صعود اليمين المتطرف في أوربا المعاصرة وتأثيره في الاتحاد الأوربي	727-700
31	الهجرة الخارجية من العراق: الأسباب والتحديات	751-728
32	مستقبل العلاقات الاقتصادية العراقية-الصينية	786-752
33	مستقبل القوة الذكية في ظلّ التحولات التكنولوجية والثورة الرقمية في السياسة الدولية	805-787
34	معايير تحقيق التنمية السياسية المستدامة في دول الاتحاد الأوربي مطلع عام 2000: فرنسا وألمانيا أنموذجًا	829-806
35	مكانة أوكرانيا في التفكير الاستراتيجي الروسي بعد عام 2014: من المجال الحيوي إلى الحروب الاستباقية	852-830

الافتتاحية العدد

الذكرى الثالثة والعشرون للغزو الأمريكي للعراق 2003

يُعدُّ غزو العراق عام (2003)، لحظة تأسيسية مفصلية في تاريخ الدولة العراقية، ليس فقط بوصفه تحولاً سياسياً أنهى نظاماً قائماً، بل لكونه شكَّل نقطة تحول عميقة، أعادت تشكيل البنية المؤسساتية، والاقتصادية، للدولة. وقد ارتبطت هذه العملية على نحو وثيق، بالسياسات التي انتهجها سيء الصيت بول بريمر- الحاكم المدني لسلطة الاحتلال- والتي اتسمت بإحداث تحول جذري، وسريع، مستندة إلى مقاربات مستمدة من أدبيات الفكر الليبرالي الجديد، ولاسيَّما تلك التي تُعلِي شأن السوق على حساب الدولة، وتدفع باتجاه تقليص دورها، بوصفها فاعلاً مركزيًا في التنظيم الاقتصادي، والاجتماعي- وهو التسويغ الذي أطَّر مشروع الفوضى في العراق، وأسَّس لمشروع الدولة الفاشلة. ويمكن، في هذا السياق، قراءة قرارات حلِّ الجيش العراقي، وحلِّ الأجهزة الأمنية، بوصفها تجسيداً عملياً لفكرة إعادة تأسيس الدولة عبر التفكيك، التي بمؤداها ترى أنَّ إزالة البنى القديمة، شرط لقيام نظام جديد. غير أنَّ تطبيقها على حالة العراق، أماط اللثام عن المثالب التي تعتري هذه الفرضية، إذ أدى حلُّ الجيش إلى ترك نحو (500,000) فرد من المدربين، والمسلحين تسليحًا جيدًا، خارج إطار الدولة، عاطلين عن العمل، ومجردين من الدور، والهوية المؤسسية.

وعلى وفق التصور الفيبري للدولة، بوصفها الكيان الذي يحتكر العنف المشروع، فإنَّ هذه القرارات لم تؤدِ فقط إلى إضعاف الدولة، بل إلى تفريغها من أحد أهم مرتكزاتها البنيوية. فبدلًا من إعادة بناء احتكار العنف ضمن مؤسسات جديدة، جرى تفكيك الأدوات القائمة، من دون توفير بدائل فاعلة، الأمر الذي أسهم في انزلاق المجال العام، صوب التعدد المسلح، وفتح الباب قبالة فواعل لا دولية، لتنازع الدولة على سلطتها. وقد ترتب على هذا المسار، إعادة إنتاج نظام سياسي هجين، يجمع بين أطر مؤسسية شكلية، وممارسات فعلية، تقوم على تقاسم النفوذ بين قوى سياسية، ومسلحة، وهو ما يتقاطع مع أدبيات الدولة الريعية، التي تشير إلى أنَّ الاعتماد على الموارد الطبيعية، ولاسيَّما النفط، يعزز من ضعف المساءلة، ويقوِّض بناء مؤسسات فعَّالة. وفي الحالة العراقية، تكرَّس هذا النمط في ظلِّ اقتصاد يعتمد اعتمادًا أساسيًا على الريع النفطي، مقابل تراجع واضح في القطاعات الإنتاجية الأخرى، ما عمَّق هشاشة البنية الاقتصادية للدولة.

كما اقترنت عملية التفكيك، بسياسات اقتصادية في سياق ما سمي بـ (العلاج بالصدمة)، الأمر الذي أفضى إلى خلق بيئة غير مستقرة، تداخلت فيها أزمات الأمن، والاقتصاد، والإدارة. فالبطالة الواسعة بين الفئات المدربة، إلى جانب تهميش الكفاءات الإدارية، أسهمت في تغذية مشاعر السخط، والإقصاء، الأمر الذي أدى إلى خلق بيئة حاضنة لانتشار الجماعات المسلحة، وصعود التنظيمات المتطرفة.

وفي هذا السياق، يمكن فهم ظهور تنظيم داعش الإرهابي، وسيطرته لاحقاً على مساحات واسعة من الأراضي العراقية، بوصفه نتيجة مباشرة لتفكك الدولة. إذ عكست هذه الظاهرة عجز الدولة عن بسط سيادتها، وفشلها في إدارة التوازنات الاجتماعية، والأمنية. كما كشفت عن حدود المقاربات، التي تفترض امكانية بناء نظام سياسي مستقر، في ظلِّ انهيار مؤسسات الدولة.

تعدُّ التجربة العراقية، في ضوء ما تقدم، أنموذجاً واضحاً لما يمكن تسميته بفشل الدولة المركب، إذ لا يقتصر الفشل على بُعدٍ واحدٍ، بل يمتد ليشمل الأمن، والاقتصاد، والشرعية السياسية. وهي بذلك تؤكد أنَّ الدولة لا يمكن إعادة بنائها، عن طريق التفكيك الجذري وحده، ولا عبر فرض نماذج اقتصادية جاهزة، بمعزل عن السياق التاريخي، والاجتماعي، بل عن طريق عملية تراكمية، تعيد بناء المؤسسات، وتحافظ على رأس المال البشري، وتحقق توازنًا بين سلطة الدولة، ومتطلبات السوق.

عليه، فإنَّ ما أفرزه غزو العراق عام (2003) من تحولات، لا يمكن فهمه بوصفه انتقالاً سياسياً تقليدياً، بل بعدّه إعادة تشكيل قسرية للدولة، أفضت إلى نشوء كيان هجين، تتنازعه قوى متعددة، ويعاني من اختلالات بنيوية عميقة، ما جعله أقرب إلى نموذج الدولة الهشة، أو الفاشلة، ضمن سياق ريعي، وهو واقع ما تزال تداعياته ماثلة في المشهد العراقي المعاصر.

أ. د. نصر محمد علي

رئيس التحرير

المدخلات الجديدة في بيئة العلاقات الدولية وتأثيرها على مستقبل الدولة القومية

The New Inputs in International Relations Environment and their Impact on the Future of the Nation-State

م.د.علي بشار بكر توفيق – كلية العلوم السياسية – جامعة الموصل
ali.bashar.bakr@uomosul.edu.iq

Dr. Ali Bashar Bakr Tawfiq –
College of Political Science – University of Mosul, Iraq.

ملخص البحث

يتناول هذا البحث التحولات البنيوية الجيوستراتيجية، التي تشهدها بيئة العلاقات الدولية المعاصرة، مع التركيز في صعود المُدخلات الجديدة، المتمثلة في التكنولوجيا المتقدمة، والذكاء الاصطناعي، وتحول مفهوم الأمن من إطاره الكلاسيكي إلى الأمن التنموي الشامل، وبروز اقتصاد المعرفة كمصدر رئيس للقوة. ويحلل البحث انعكاسات هذه التحولات على بنية الدولة القومية، ووظائفها، وسيادتها، مبيّناً أنَّ الدولة لا تواجه تراجعًا وجوديًا، بقدر ما تخضع لإعادة تعريف وظيفي. كما يستشرف مسارات مستقبل الدولة القومية، بين التكيّف البنيوي المعزَّز، والانكشاف البنيوي، وفقاً لقدرتها المؤسسية، والاستراتيجية، على إدارة التحولات العالمية.

الكلمات المفتاحية: الدولة القومية، الاستقلال الاستراتيجي، النظام الدولي، الذكاء الاصطناعي، اقتصاد المعرفة، الأمن التنموي الشامل .

Abstract

This study examines the profound geostrategic transformations shaping the contemporary international system, with particular emphasis on emerging drivers such as advanced technologies and artificial intelligence, the shift from traditional security to comprehensive developmental security, and the growing centrality of the knowledge economy as a source of power. It analyzes the implications of these transformations for the structure, functions, and sovereignty of the nation-state, arguing that the state is undergoing functional redefinition rather than existential decline. The study further explores the future trajectories of the nation-state between enhanced structural adaptation and structural vulnerability, contingent upon its institutional and strategic capacity to manage global transformations.

Keywords: The nation-state, strategic autonomy, the international system, artificial intelligence, the knowledge economy, and comprehensive developmental security.

المقدمة

يشهد النظام الدولي في المرحلة الراهنة تحولات بنيوية عميقة، أعادت تشكيل طبيعة الفعل الدولي، ومحدداته، نتيجة تداخل عوامل جيوستراتيجية متعددة، في مقدمتها التسارع التكنولوجي، وصعود الذكاء الاصطناعي، وتحول أنماط القوة، واتساع نطاق المخاطر العابرة للحدود، إلى جانب بروز اقتصاد المعرفة كمصدر مركزي لتطور مفهوم النفوذ، وقد أسهمت هذه التحولات في إرباك الأطر التحليلية التقليدية، التي حكمت دراسة العلاقات الدولية، وفتحت المجال أمام إعادة النظر في موقع الدولة القومية، ووظائفها داخل نظام دولي يتسم بالسيولة، وعدم اليقين. وفي هذا السياق، ليس من الصحيح التعامل مع تعريف الدولة القومية الكلاسيكي، في فهم المدخلات الجديدة التي دخلت بيئة العلاقات الدولية، لهذا صار لزامًا أن يعاد تعريف الدولة القومية، وتقديمها، من جديد، وفقاً لطبيعة وظائفها السيادية، والاستراتيجية، وبما يتفق مع تغييرات بنية النظام الدولي، وتوازنات القوة فيه. وتثير هذه البيئة المتحوّلة جدلاً علميًا واسعًا، حول مستقبل الدولة القومية، بين أطروحات ترى تآكلاً لدورها، وأخرى تؤكد قدرتها على إعادة إنتاج مركزيتها، عبر آليات تكيف مؤسسي، واستراتيجي. على هذا الأساس، ينطلق هذا البحث من هذا الجدل، محاولاً تقديم قراءة تحليلية – استشرافية، تسهم في فهم التحولات البنيوية الجيوستراتيجية، وتأثيرها في مستقبل الدولة القومية.

أهمية البحث

تنبع أهمية البحث من سعيه إلى تفكيك المُدخلات البنيوية الجيوستراتيجية الجديدة، التي تعيد تشكيل بيئة العلاقات الدولية، وفي مقدمتها المُدخل التكنولوجي، وتحولات مفهوم الأمن نحو الأمن التنموي الشامل، وصعود اقتصاد المعرفة كمحدد رئيسي للمكانة النسبية للدول. كما يسهم البحث في تعميق الفهم النظري لوظائف الدولة القومية، في ظلّ هذه التحولات الجديدة، مع تقديم مقاربة تحليلية تطبيقية استشرافية، لمجموعة من الدول التي تمر بهذه التحولات.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث **"حول التعقيد المنهجي، والاستراتيجي، الذي يكتنف فهم التحولات البنيوية الراهنة في العلاقات الدولية، وما تثيره من تساؤلات جوهرية حول مستقبل الدولة القومية، وقدرتها على الاستمراركفاعل رئيس داخل نظام دولي، يشهد إعادة توزيع لمصادر القوة، وتحوّلاً في طبيعة التهديدات، و أنماط التنافس"**، وينطلق التساؤل المركزي للبحث من مدى قدرة الدولة القومية، على التكيّف مع المُدخلات الجيوستراتيجية الجديدة، والحفاظ على وظائفها، وأدوارها الأساسية، في بيئة دولية تتجاوز الأطر التحليلية التقليدية. وانطلاقًا من ذلك، تتفرع عن الإشكالية الرئيسة مجموعة من التساؤلات البحثية، على النحو الآتي:

1. كيف أعادت التحولات الجيوستراتيجية والتكنولوجية صياغة مفهوم سيادة الدولة القومية، ومجالات ممارستها داخل النظام الدولي المعاصر؟
2. إلى أي حد أسهم انتقال القوة نحو المجالات التكنولوجية، والمعرفية، والتنظيمية، في إعادة إنتاج مركزية الدولة القومية بدلاً من تآكلها؟
3. كيف انعكست المُدخلات البنيوية الجديدة، ولاسيَّما الذكاء الاصطناعي، واقتصاد المعرفة، على الوظائف التقليدية للدولة القومية، وأنماط تدخلها في الاقتصاد والأمن؟

4. ما طبيعة التحول الذي طرأ على مفهوم الأمن، من الإطار الكلاسيكي إلى الأمن التنموي الشامل؟ وكيف أثّر ذلك في أدوار الدولة في إدارة المخاطر العابرة للحدود؟
5. ما موقع الدولة القومية داخل التنافس الجيوستراتيجي الراهن، في ظلّ التفاوت البنيوي في توزيع مصادر النفوذ؟
6. إلى أي مدى تستطيع الدولة القومية الحفاظ على قدر من الاستقلال الاستراتيجي، في بيئة دولية تتسم بارتفاع مستويات الاعتماد المتبادل، والقيود البنيوية؟
7. هل تمثل التحولات الجيوستراتيجية الراهنة تهديدًا وجوديًا لمستقبل الدولة القومية، أم مسارًا لإعادة تعريف أدوارها، ووظائفها الاستراتيجية؟
8. ما المسارات المستقبلية المحتملة للدولة القومية، في ضوء التحولات الجيوستراتيجية الراهنة، التكيّف الوظيفي، وإعادة إنتاج المركزية، أم الانكشاف البنيوي؟

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية رئيسة مفادها: **(أنَّ هناك علاقة طردية تصاعدية موجبة، تشير إلى أنَّه كلما ازدادت المُدخلات الجديدة على بيئة العلاقات الدولية، تطلب ذلك إعادة تعريف فكرة الدولة القومية، ووظائفها، وأدوارها، لكي تستطيع المواكبة، والاستمرار)**. بمعنى آخر أنَّ تصاعد المُدخلات البنيوية الجيوستراتيجية في العلاقات الدولية، وتعقدها، لا يؤدي إلى تراجع الدولة القومية، بقدر ما يدفع نحو إعادة تعريف أدوارها، ووظائفها، الاستراتيجية، بحيث تصبح قدرة الدولة على التكيّف المؤسسي، وإدارة التحولات التكنولوجية، والمعرفية، والأمنية، هي معيار النجاح الحقيقي، وعاملاً حاسمًا في تحديد مستقبلها، ومكانتها، داخل النظام الدولي. على هذا الأساس، سنحاول أن نثبت أو ننفي أو نعدل هذا الافتراض، عن طريق السياق البحثي القادم.

منهج البحث

يوظف البحث مجموعة من المناهج الأساسية، منها :

1. **المنهج التحليلي:** في دراسة المُدخلات الجيوستراتيجية الجديدة في العلاقات الدولية، عن طريق تحليل بنيتها، وتأثيراتها المتداخلة، واستجلاء كيفية انعكاسها على إعادة تشكيل دور الدولة القومية، ووظائفها الاستراتيجية، ومستقبلها في النظام الدولي.
2. **المنهج البنيوي:** كمسار لفهم هذه التحولات، وتشخيصها بعمق، بنية بيئة العلاقات الدولية والنظام الدولي، وتوزيع القوة، ومستقبل الدولة القومية، ووظائفها. إذ يقوم المنهج البنيوي– التحليلي، على تحليل البُنى الحاكمة للنظام الدولي، كالإطار المحدِّد لسلوك الدول، ووظائفها، ويفترض أنَّ التحولات البنيوية في توزيع القوة، ومصادرها، تفرض بالضرورة إعادة تشكيل أدوار الدولة القومية الحالية، والمستقبلية، وأنماط ممارستها للسيادة داخل بيئة العلاقات الدولية.
3. **المنهج الاستشرافي المستقبلي:** يوظّف البحث المنهج الاستشرافي كأداة تحليلية مكملة، تهدف إلى استكشاف المسارات المستقبلية المحتملة للدولة القومية، في ظلّ تصاعد المتغيرات البنيوية المؤثرة في العلاقات الدولية، وذلك بالاستناد إلى تحليل الاتجاهات الراهنة، وبناء سيناريوهات محتملة تتراوح بين الاستمرار، وإعادة التكيُّف، والتحول الوظيفي للدولة القومية.

هيكلية البحث

فضلاً عن مقدمة البحث، وخاتمته، واستنتاجاته، تمَّ تقسيم البحث على ثلاثة مباحث رئيسة، توزعت بدورها على مطالب فرعية، وذلك على النحو الآتي: خُصص **المبحث الأول لبحث المُدخلات البنيوية الجديدة في بيئة العلاقات الدولية**، وتناول ثلاثة مطالب؛ جاء المطلب الأول بعنوان المُدخل التكنولوجي والذكاء الاصطناعي، بوصفهما مصدرًا مستحدثًا للقوة في العلاقات الدولية، وخُصص المطلب الثاني لتحليل التحول في مفهوم الأمن، من الإطار الكلاسيكي إلى الأمن التنموي الشامل، في حين ركّز المطلب الثالث في دور اقتصاد المعرفة في إعادة ترتيب المكانة النسبية للدول داخل النظام الدولي. وتناول **المبحث الثاني المعنون التحولات البنيوية للدولة القومية في ظلّ المُدخلات الجيوستراتيجية الجديدة**، ثلاثة مطالب أيضاً، بحث المطلب الأول انعكاسات هذه التحولات على مفهوم السيادة، وأنماط ممارستها، وناقش المطلب الثاني تحول وظائف الدولة القومية، وأنماط تدخلها في مجالي الاقتصاد والأمن، أمَّا المطلب الثالث فقد خُصص لدراسة موقع الدولة القومية بين أطروحات التراجع، وإعادة الإنتاج الوظيفي داخل النظام الدولي. أمَّا **المبحث الثالث، فجاء بعنوان مستقبل الدولة القومية بين إعادة إنتاج المركزية، وحدود التكيّف في النظام الدولي المتحوّل**، وتضمن ثلاثة مطالب؛ تناول المطلب الأول إعادة إنتاج مركزية الدولة القومية في بيئة تنافس جيوستراتيجي متحوّل، وركّز المطلب الثاني في حدود التكيّف الاستراتيجي للدولة القومية في نظام دولي عالي السيولة، في حين خُصص المطلب الثالث لاستشراف المشاهد المستقبلية للدولة القومية، في ضوء التحولات الجيوستراتيجية.

الحدود الزمنية للبحث

في ضوء كل ما تقدم، يمكن القول: إنَّ المسار الزمني للبحث يرتكز على محطتين تحوليتين مركزيتين، شكّلتا منعطفًا بنيويًا في طبيعة العلاقات الدولية، ووظائف الدولة القومية، الأولى عام (2015)، كتاريخ أساسي للانتقال الذي حدث بالمتغير التكنولوجي، ولاسيَّما الذكاء الاصطناعي، من نطاقه التقني إلى فضائه الجيوستراتيجي، إذ أصبح أحد محددات القوة، والتنافس، والسيادة، داخل النظام الدولي، أمَّا المحطة الثانية فتمثلت بظهور جائحة كورونا أواخر عام (2019)، التي كشفت بصورة غير مسبوقة هشاشة مفاهيم الأمن الكلاسيكي، ورسّخت التحول نحو الأمن التنموي الشامل، وأعادت الاعتبار لدور الدولة القومية، بوصفها الفاعل الأكثر قدرة على إدارة الأزمات العابرة للحدود بصورة مركزية . وتشكّل هاتان المحطتان الإطار الزمني، والمنهجي، الذي ينطلق منه البحث لاستشراف مستقبل الدولة القومية، في ظلّ المُدخلات، والتحولات البنيوية الراهنة، وآفاقها المستقبلية.

المبحث الأول

التأطير المفاهيمي لطبيعة المُدخلات البنيوية الجديدة في بيئة العلاقات الدولية

يشهد حقل العلاقات الدولية في المرحلة الراهنة، تحولات عميقة تجاوزت في طبيعتها حدود التغيرات الظرفية، أو التكيّفات المرحلية، لتطال البُنى الحاكمة لمنطق القوة، والتفاعل، داخل النظام الدولي. وقد أفرز هذا الواقع بيئة دولية جديدة، لم تعد فيها أدوات التأثير التقليدية كافية لفهم أنماط السلوك الدولي، في ظلّ صعود مُدخلات بنيوية مستحدثة، أعادت تشكيل مصادر القوة، ومعايير المكانة الدولية. وفي هذا السياق، برز المُدخل التكنولوجي بما يحمله من تطبيقات الذكاء الاصطناعي، والتحول في البنية المفاهيمية للأمن نحو مقاربات تنموية شاملة، إلى جانب صعود اقتصاد المعرفة، كعناصر مركزية في إعادة صياغة العلاقات الدولية المعاصرة. ويأتي هذا المبحث ليؤطر هذه المُدخلات ضمن مقاربة تحليلية، تسعى إلى تفكيك أبعادها البنيوية، وبيان أثرها في إعادة إنتاج التراتبية الدولية، وتحوّل أنماط التفاعل داخل بيئة العلاقات الدولية.[1]

المطلب الأول: المُدخل التكنولوجي والذكاء الاصطناعي بوصفهما تحوّلاً بنيويًا في العلاقات الدولية

يشكّل المُدخل التكنولوجي، ولاسيَّما الذكاء الاصطناعي، أحد أبرز العوامل البنيوية التي أعادت صياغة منطق العلاقات الدولية، وطبيعة النظام الدولي المعاصر بعد عام (2015)، إذ انتقل المُدخل التكنلوجي من كونه تطورًا تقنيًا، إلى متغير جيواستراتيجي فاعل، يسهم في إعادة توزيع القوة، وأحمالها، بين الفاعلين الدوليين، كما يمتد تأثيره إلى إعادة تشكيل القواعد الحاكمة لبنية النظام الدولي، ومعايير إنتاج القوة داخله. ولعلنا نستطيع الاستدلال على ذلك، في المقاربات التي أتت بها الأدبيات الواقعية البنيوية، كما بلورها كينيث والتز في كتاب (Theory of International Politics)، إذ تقوم بنية النظام الدولي على توزيع القدرات بين الدول، غير أنَّ هذا التوزيع وفي عصر الذكاء الاصطناعي، بات مهددًا، ويتحدد بصورة متزايدة، وفق القدرة على امتلاك التكنولوجيا المتقدمة، والسيطرة على الخوارزميات، والتحكم في البيانات، إذ أصبحت موردًا استراتيجيًا جديدًا للقوة، إلى جانب توظيف الذكاء الاصطناعي في المجالات العسكرية، والأمنية، والقوة الاستخباراتية، والاقتصادية [2].

وفي هذا السياق، تبرز العلاقة الطردية الموجبة بين تصاعد المُدخل التكنولوجي، وتعقّد بيئة، وبنية العلاقات الدولية، إذ يؤدي توسع تطبيقات الذكاء الاصطناعي، في مجالات القوة الصلبة، والناعمة، إلى إعادة صياغة مفاهيم القوة، والسيادة، والتفوق الاستراتيجي، بما يجعلها مفاهيم قائمة على السيطرة الوظيفية على الفضاءات الرقمية، وتدفقات المعرفة، والمعلومات. وقد أشار جوزيف ناي في كتابه (The Future of Power)، إلى أنَّ القوة في النظام الدولي المعاصر، تتجسد في القدرة على إدارة المعرفة، والتحكم في تدفقات المعلومات، وهو ما ينسجم مع صعود ما يمكن توصيفه بالقوة الرقمية، أو القوة الخوارزمية، والذكاء الاصطناعي، كمفردة من مفردات القوة التي تحدد المكانة الدولية للدول[3].

1- Barry Buzan and George Lawson, *The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations* (Cambridge: Cambridge University Press, 2015),pp. 1–25.

2 Kai-Fu Lee, *AI Superpowers: China, Silicon Valley, and the New World Order* (Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2018), pp. 15–38.

للمزيد ينظر : حتيمل، عبد الإله بلقزيز. *الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2012).

3 Joseph S. Nye Jr., *The Future of Power* (New York: PublicAffairs, 2011),pp. 113–137.

وقد أسهم الذكاء الاصطناعي بشكل واضح، وصريح، في إعادة تشكيل معادلات الردع، والتنافس بين القوى الكبرى، عبر نقل مركز الثقل في القوة الدولية نحو التفوق الخوارزمي، وسرعة المعالجة الحاسوبية، واتخاذ القرار القائم على البيانات، والقدرات السحابية، بما انعكس بصورة مباشرة على مجالات القيادة، والسيطرة، والإنذار المبكر، والحرب السيبرانية، وأنظمة الأسلحة ذاتية التشغيل. ويظهر هذا التحول بوضوح في سباق الذكاء الاصطناعي بين الولايات المتحدة، والصين، الذي تجاوز طابعه الاقتصادي، والتجاري، ليغدو تنافسًا بنيويًا طويل الأمد على قيادة النظام الدولي، وصياغة قواعده المستقبلية، ومعاييره التكنولوجية.[4]

ويتفق هذا التنافس مع ما جاء به جون ميرشايمر، في كتابه (The Tragedy of Great Power Politics)، على مستوى منطق السلوك الدولي، إذ تنطلق الواقعية الهجومية من افتراض أنَّ القوى الكبرى، في ظلّ نظام دولي فوضوي، وانعدام اليقين بشأن نوايا الآخرين، تسعى إلى تعظيم قوتها النسبية كشرط للبقاء. وفي السياق المعاصر، لم يعدّ هذا التعظيم مقتصرًا على السيطرة الجغرافية، أو التفوق العسكري التقليدي كما وصفه ميرشايمر، بقدر ما صار يتحقق عن طريق امتلاك أدوات التفوق الرقمي، والخوارزمي، كمفردة من مفردات القوة، والتفوق المعاصر، إذ يمثّل الذكاء الاصطناعي وسيلة مركزية لتقليص فجوات عدم اليقين، وتعزيز الردع، ومنع تفوق المنافسين، وإعادة إنتاج الهيمنة داخل بنية النظام الدولي. على هذا النحو، يغدو سباق الذكاء الاصطناعي امتدادًا حديثًا، لمنطق الصراع الصفري الذي تحدث عنه ميرشايمر، مع اختلاف أدواته، وفضاءاته الاستراتيجية.[5]

وليس أدل على ذلك إلا مؤشرات الإنفاق العالمي على الذكاء الاصطناعي، وحجم هذا التحول البنيوي، إذ تشير تقديرات عام (2025)، إلى تجاوز حجم الإنفاق العالمي (1.5) تريليون دولار، تتصدره الولايات المتحدة بأكثر من (470) مليار دولار، تليها الصين بما يفوق (120) مليار دولار، وهذا يدل بشكل واضح على الرغبة في إدماج الذكاء الاصطناعي، في صلب استراتيجيات القوة القومية لهذه الدول، كما تشارك في هذا التحول شركات تكنولوجية عملاقة، مثل: (Google) و(Microsoft) و(OpenAI) و(Nvidia) و(Amazon) و(IBM) و(Anthropic) و(XAI)، التي باتت تصنف على أنَّها شبكات موسعة من فاعلين عابرين للحدود على المستوى الرقمي، يمتلكون تأثيرًا متزايدًا في إدارة البيانات، والبنى التحتية الرقمية، وسلاسل الابتكار، ما أعاد طرح مفهوم السيادة الرقمية، من حيث إنَّها أحد أبعاد السيادة الوظيفية في العلاقات الدولية المعاصرة.[6]

وعلى مستوى الوثائق الرسمية، أكدت استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام (2025)، أنَّ التفوق في الذكاء الاصطناعي، والتقنيات المتقدمة، يمثل ركنًا مركزيًا في الأمن القومي الأمريكي، وعدَّت أنَّ المنافسة مع الصين تتجسد في بعدها التكنولوجي–الصناعي طويل الأمد. وقد أكدت الوثيقة على دمج الذكاء الاصطناعي في مختلف القطاعات الحيوية، من

---

[4] Michael C. Horowitz, *The Diffusion of Military Power: Causes and Consequences for International Politics* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2024),pp. 183–224.

[5] John J. Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*, Updated ed. (New York: W. W. Norton & Company, 2014),pp. 29–54.

للمزيد ينظر : حربي، عبد الله. *تحولات الدولة الوطنية في عصر العولمة*. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، 2019.

[6] World Intellectual Property Organization, *World Intellectual Property Report 2025: Innovation, Investment and the Global AI Economy* (Geneva: WIPO, 2025), *pp. 27–41.*

الدفاع، والأمن، والاستخبارات، إلى الاقتصاد، والتعليم، والبنية التحتية، بوصفه شرطًا بنيويًا للحفاظ على التفوق الاستراتيجي الأمريكي داخل النظام الدولي.[7]

وفي إطار التحولات البنيوية للنظام الدولي، يوضح مانويل كاستلز في كتاب (The Rise of the Network Society)، أنَّ الانتقال نحو مجتمع الشبكات أعاد توزيع مراكز التأثير، ووسّع دائرة الفاعلين الدوليين، مع دفع الدولة القومية إلى إعادة صياغة أدواتها، ووظائفها، بما يتلاءم مع البيئة الرقمية. وقد أكدت ذلك أطروحات كلاوس شواب في كتاب (The Fourth Industrial Revolution)، الذي يؤكد أنَّ الثورة الصناعية الرابعة، تعيد تشكيل أنماط السلطة، والتنافس الدولي، وتفرض على الدول استجابات تكيفية، تقوم على إعادة إنتاج الدور الاستراتيجي للدولة، في بيئة دولية متغيرة. وعليه، يمكن القول: إنَّ المُدخل التكنولوجي، والذكاء الاصطناعي، يمثلان تحوّلاً بنيويًا متصاعدًا في العلاقات الدولية، تتجسد فيه علاقة طردية بين تعقّد هذه المُدخلات، وتزايد الحاجة إلى إعادة تعريف الدولة القومية، وأدوارها الاستراتيجية، وتبرز في هذا السياق أهمية الدول القادرة على توطين المعرفة، والتحكم في البيانات، وبناء سيادة رقمية فعّالة، ودمج الذكاء الاصطناعي ضمن استراتيجياتها، بما يضمن لها الاستمرار كفاعل محوري في نظام دولي شديد التنافس، والسيولة.[8]

المطلب الثاني: مدخل الأمن التنموي الشامل بوصفه تحولاً بنيويًا في العلاقات الدولية

أدّت التحولات البنيوية التي شهدتها البيئة الأمنية للعلاقات الدولية في العقود الأخيرة، إلى إحداث قطيعة تدريجية مع الفهم الكلاسيكي للأمن، الذي كان ينحصر تقليديًا في البعد العسكري، وحماية الحدود الإقليمية للدولة من التهديدات الخارجية المباشرة، فقد كشفت طبيعة التهديدات المعاصرة، ولاسيَّما بعد عام (2015) ثم مع جائحة كورونا نهاية عام (2019)، عن قصور المقاربة الأمنية التقليدية، على استيعاب المخاطر المركبة، والمتداخلة، التي باتت تؤثر بصورة مباشرة في استقرار الدول، ووظائفها الأساسية، الأمر الذي أسهم في بلورة مدخل أمني جديد، يمكن توصيفه بـ«الأمن التنموي الشامل»، كأحد التحولات البنيوية المؤثرة في العلاقات الدولية، ويأتي هذا التحول في سياق أوسع من إعادة تعريف العلاقة بين الأمن، والتنمية، والسيادة، بما ينسجم مع التحولات البنيوية في بنية النظام الدولي ذاتها، ويجسّد في جوهره ما بات يُعرف في الأدبيات المعاصرة، بترابط الأمن والتنمية (Security–Development Nexus)، إذ لم يعد الاستقرار الأمني قابلاً للتحقق بمعزل عن شروط التنمية المستدامة، وبناء القدرات المؤسسية للدولة القومية.[9]

ويقوم مُدخل الأمن التنموي الشامل، على توسيع نطاق مفهوم الأمن، ليشمل إلى جانب الأمن العسكري، أبعادًا اقتصادية، وصحية، وبيئية، وغذائية، وسيبرانية، ومعرفية، بما يشير إلى إدراك متزايد بأنَّ أمن الدولة القومية، لم يعدّ مرهونًا فقط بقدرتها على ردع التهديدات العسكرية، بقدر ما صار مرهونًا بقدرتها على إدارة المخاطر غير التقليدية العابرة للحدود. على هذا الأساس، قدمت مدرسة كوبنهاغن، ولاسيَّما أعمال باري بوزان، وأولي ويفر، الكثير من المفاهيم التي أسهمت في إعادة تعريف الأمن، كعملية اجتماعية–سياسية متعددة القطاعات، يتم عن طريقها إدراج قضايا كانت تُعدّ سابقاً خارج المجال

---

[7] The White House, *National Security Strategy of the United States of America* (Washington, DC: The White House, 2025), pp.12–19.

للمزيد ينظر : خليل، أحمد يوسف. *السيادة في العلاقات الدولية المعاصرة*. القاهرة: دار النهضة العربية، 2016.

[8] Manuel Castells, *The Rise of the Network Society*, 2nd ed. (Oxford: Wiley-Blackwell, 2010), pp.69–117.

[9] Mark Duffield, *Post-Humanitarianism: Governing Precarity in the Digital World* (Cambridge: Polity Press, 2023), pp. 21–56.

للمزيد ينظر : درويش، عبد الفتاح. *العولمة وإعادة تشكيل الدولة القومية*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، (2015).

الأمني، ضمن الأجندة الاستراتيجية للدولة، ويُعدُّ هذا الطرح امتدادًا، وتطويرًا، لما قدّمه باري بوزان في كتابه (People, States and Fear)، إذ جرى تفكيك الاحتكار العسكري لمفهوم الأمن، وإعادة بنائه ضمن قطاعات متعددة، تعكس هشاشة الدولة القومية أمام مصادر تهديد غير تقليدية.[10]

ومن منظور بنيوي، يشير هذا التحول في مفهوم الأمن، إلى إعادة توزيع مصادر التهديد داخل النظام الدولي، إذ لم تعد المخاطر تنبع حصرًا من الدول المنافسة، بقدر ما صارت تظهر من فواعل غير دولية، قد تكون داخل الدولة القومية نفسها، وأزمات عالمية، وسلاسل توريد معولمة، وتغيرات مناخية، وأوبئة، وهجمات سيبرانية، الأمر الذي أجبر الدولة الحديثة على إعادة تشكيل العلاقة بين الأمن، والتنمية، داخل مؤسساتها القومية، وبات الأمن التنموي الشامل يُنظر إليه كإطار تكاملي، يربط بين الاستقرار السياسي، والنمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، والقدرة المؤسسية للدولة، بما يجعل التنمية ذاتها إحدى شروط الأمن القومي. ويتلاقى هذا المنظور مع طروحات أمارتيا سن في كتاب (Development as Freedom)، التي تؤكد فيه على أنَّ غياب التنمية، يفضي إلى هشاشة بنيوية في الأمن، وأنَّ بناء القدرات المجتمعية، يمثل ركناً أساسيًا للاستقرار طويل الأمد[11].

وقد كشفت جائحة كورونا نهاية عام (2019) بوضوح، هشاشة البنى الأمنية التقليدية، وأظهرت أنَّ الدولة القومية، على الرغم من كل طروحات التراجع، لا تزال الفاعل المركزي القادر على إدارة الأزمات الشاملة، عن طريق أدوات السياسات العامة، والقدرة التنظيمية، واحتكار القرار في حالات الطوارئ، إذ أعادت الجائحة الاعتبار للدور الوظيفي للدولة، في مجالات الأمن الصحي، وإدارة الحدود، وتأمين سلاسل الإمداد، وحماية المجتمعات، ما عزّز التحول نحو مقاربة أمنية شاملة، تقوم على الدمج بين البعد الوقائي، والبعد التنموي، والبعد السيادي. ويعزز هذا الاستنتاج ما أشار إليه ستيفن والت في كتابه (The Renaissance of Security Studies)، إذ يؤكد أنَّ التحولات المعاصرة تعيد إنتاج الدولة القومية، وتعيد تعريفها كفاعل لا يمكن التنازل عن دوره في إدارة المخاطر الوجودية، الأمر الذي يكشف محدودية طروحات تراجع الدولة القومية، ويبرز قدرتها على إعادة إنتاج مركزيتها الوظيفية، كلما تصاعدت الأزمات البنيوية.[12]

على هذا الأساس، أظهرت الأزمات الوبائية أنَّ المخاطر المعاصرة، لم تعد قابلة للإدارة عبر سلوكيات فردية، أو استجابات مجزأة، إذ تتطلب عملية إدارة الأزمات أنماطاً من التنظيم الجماعي المنهجي، تقوده الدولة القومية، وتدعمه أطر الحوكمة العامة، بوصفها الإطار القادر على تنسيق السياسات، وتعبئة الموارد، وإدارة حالات الطوارئ الشاملة. ويتلاقى هذا الاستنتاج، على مستوى توصيف طبيعة الخطر، لا على مستوى التقييم المعياري لدور الدولة، مع مقاربة أولريش بيك في كتابه (Risk Society)، والذي أشار فيه إلى أنَّ المجتمعات الحديثة، تواجه مخاطر معممة، وعابرة للحدود، تتجاوز منطق المسؤولية الفردية، وتستدعي أنماطاً من التنظيم المؤسسي لإدارة اللايقين، غير أنَّ هذا التلاقي لا يفترض تطابقًا كاملاً مع أطروحة بيك، بقدر ما يشكّل توظيفًا تحليليًا لقراءته لطبيعة المخاطر الحديثة، مع إعادة تثبيت الدولة القومية كفاعل مركزي في إدارة الأزمات الوجودية، ضمن مقاربة الأمن التنموي الشامل[13]. وعلى مستوى العلاقات الدولية، أسهم صعود

[10] Barry Buzan, *People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era*, 2nd ed. (Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1991),pp. 19–45.

[11] Amartya Sen, *Development as Freedom* (New York: Anchor Books, 1999), pp. 87–110.

[12] Stephen M. Walt, "The Renaissance of Security Studies," *International Studies Quarterly* 35, no. 2 (1991):pp. 211–239.

[13] Ulrich Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity* (London: Sage Publications, 1992),pp. 19–50.

الأمن التنموي الشامل، في إعادة تشكيل أنماط التعاون، والصراع بين الدول، إذ باتت قضايا مثل الأمن الصحي العالمي، والتغيُّر المناخي، وأمن الغذاء، وأمن الفضاء السيبراني، ساحات جديدة للتنافس الجيوستراتيجي. وفي الوقت نفسه مجالات محتملة للتعاون الدولي المشروط. كما أدى هذا التحول إلى تآكل الفصل التقليدي بين السياسة الداخلية، والخارجية، إذ أصبحت قدرة الدولة على إدارة أمنها الداخلي، مرتبطة مباشرة بمكانتها الدولية، وقدرتها على التأثير في بنية النظام الدولي، وهذا ما جاء به جوزيف ناي في طروحاته الفكرية حول الاعتماد المتبادل، ومع مقاربة روبرت كيوهان في كتاب (After Hegemony)، التي تبرز تداخل الأدوار بين الدولة، والمؤسسات الدولية، في إدارة الأزمات العابرة للحدود.[14]

وفي هذا السياق، صارت مقاربة المُدخل الأمني التنموي الشامل جزء من التحولات الجيوسياسية الأوسع المرتبطة بإعادة توزيع القوة داخل النظام الدولي، حيث تحوّلت قضايا الصحة العالمية، وسلاسل الإمداد، والأمن الغذائي، والتغيُّر المناخي، وأمن التكنولوجيا، إلى أدوات بنيوية ضمن استراتيجيات التنافس بين القوى الكبرى، ولم تعد مجالات تعاون إنساني، أو تقني. وقد أظهرت الأزمات العابرة للحدود، ولاسيَّما الجائحة، كيف جرى تسييس المساعدات الصحية، وإعادة هندسة سلاسل التوريد، والتحكم بالمعايير التنظيمية، والبيئية، بما يوضح انتقال الأمن التنموي من إطار وقائي–تنموي، إلى مورد استراتيجي في صراع طويل الأمد، على النفوذ، وقيادة النظام الدولي، ولاسيَّما في سياق التنافس الأمريكي–الصيني. وفي الوقت ذاته، يثير هذا التحول إشكاليات نظرية، ونقدية، تتعلق بإمكانية توظيف الأمن التنموي، كآلية لإعادة ترسيخ اللا مساواة البنيوية داخل النظام الدولي، عبر فرض نماذج حوكمة، ومعايير أمنية–تنموية، قد تُقيد هامش السيادة لدى الدول الأضعف.[15]

وعليه، يمكن القول: إنَّ المُدخل الأمني التنموي الشامل، يشير إلى حدوث تحوّلاً بنيويًا عميقًا في طبيعة العلاقات الدولية، ويفرض على الدولة القومية إعادة تعريف نفسها، ووظائفها الأمنية، وأولوياتها الاستراتيجية، وأنماط ممارستها للسيادة. فكلما تعقّدت التهديدات، وتداخلت أبعادها، ازدادت أهمية الدولة القادرة على بناء منظومة أمنية شاملة، تجمع بين الردع التقليدي، والوقاية التنموية، والحوكمة الفعّالة للمخاطر العابرة للحدود، بما يضمن لها الحفاظ على دورها المركزي، داخل نظام دولي يتسم بدرجة عالية من السيولة، وعدم اليقين. وتغلق هذه المقاربة الدائرة التحليلية، مع ما طرحته آن-ماري سلوتر في (A New World Order)، إذ يُعاد تعريف الأمن كمفردة تنموية بشكل مستمر، نتيجةً لتفاعل الدولة مع شبكات الحوكمة العالمية، من دون المساس بمركزتها الوظيفية.[16]

المطلب الثالث: مدخل اقتصاد المعرفة : إعادة إنتاج التراتبية في العلاقات الدولية

يشكّل اقتصاد المعرفة أحد أكثر المُدخلات البنيوية تأثيرًا في إعادة صياغة العلاقات الدولية المعاصرة، إذ لم يعد الاقتصاد في النظام الدولي، يُقاس حصرًا بحجم الناتج القومي، أو الموارد الطبيعية، أو القدرة الصناعية التقليدية، بقدر ما بات مرتبطاً بصورة متزايدة، بقدرة الدولة القومية على إنتاج المعرفة، وتوطينها، وتنظيم تدفقاتها، وتحويلها إلى قيمة سيادية استراتيجية قابلة للتوظيف، في مجالات القوة المختلفة. ويشير هذا التحول إلى انتقالة نوعية واضحة في بنية

---

[14] Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984),pp. 65–92.

[15]- عبد الإله بلقزيز، *الدولة والسيادة في زمن العولمة*)، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2021)، ص133–170. للمزيد ينظر كذلك: محمد شفيق شقير، *الأمن غير التقليدي في العلاقات الدولية*)، القاهرة: المركز العربي للأبحاث، (2022)، ص47.

[16] Anne-Marie Slaughter, *A New World Order* (Princeton: Princeton University Press, 2004), pp.1–30.

الاقتصاد السياسي الدولي، بحيث أضحت المعرفة، والابتكار، والبحث والتطوير، والملكية الفكرية، والقدرات البشرية عالية المهارة، ركائز أساسية لإنتاج القوة، والمكانة، داخل النظام الدولي.[17]

إنَّ التحليل البنيوي لموضوعة اقتصاد المعرفة، يشير بما لا يقبل الشك إلى صعود هذا الأنموذج صعودًا لافتًا وكبيرًا، كانموذج لتسلق الدول إلى قمة الهرمية الدولية. فقد أضاف موضوع اقتصاد المعرفة، تحولاً عميقًا في مصادر القوة الاقتصادية، من نمط يعتمد على الندرة المادية، إلى نمط يقوم على الكثافة المعرفية، والقيمة غير الملموسة، وهو ما أسهم في إعادة تقييم التراتبية الدولية على أسس جديدة، فبعد أن كانت الفجوات الاقتصادية تُقاس تاريخيًا بمؤشرات التصنيع، أو تراكم رأس المال، باتت تُقاس اليوم بمدى اندماج الدول في سلاسل القيمة المعرفية العالمية، وقدرتها على التحكم في حلقات الابتكار المتقدم، والتكنولوجيا عالية التعقيد، والبيانات، والمعايير التقنية الحاكمة للأسواق المستقبلية، والقدرات السحابية. وفي هذا الصدد يذهب روبرت جيلبين في كتابه (Global Political Economy)، إلى أنَّ التحولات الكبرى في بنية الاقتصاد العالمي، تؤدي دائماً إلى إعادة تشكيل أنماط الهيمنة، إذ تنتقل مراكز القوة نحو الفاعلين القادرين على السيطرة على القطاعات الأعلى قيمة مضافة، وهو ما ينطبق بوضوح على اقتصاد المعرفة في المرحلة الراهنة.[18]

لكن بالوقت نفسه، كشفت تبني فكرة اقتصاد المعرفة عمق الفجوة البنيوية، الموجودة بين الدول القومية المتقدمة، والدول القومية النامية. فالدول القادرة على الاستثمار المكثف في البحث العلمي، والتعليم العالي، والابتكار التكنولوجي، والبنى الرقمية، باتت تحتكر إنتاج المعرفة، وتوجيه مساراتها، في حين تُدمج الدول الأخرى في مواقع هامشية، داخل النظام المعرفي العالمي، كجهات مستهلكة للتكنولوجيا، أو مستخدمة لها، من دون قدرة حقيقية على التحكم في شروط إنتاجها. وقد أشار مانويل كاستلز في (The Rise of the Network Society)، إلى أنَّ الاقتصاد الشبكي العالمي لا يُقصي الفاعلين الضعفاء بشكل صريح فقط، فهو يعيد دمجهم في مواقع أدنى هامشية داخل الشبكات، بما يرسّخ اللا مساواة البنيوية بطريقة أكثر تعقيدًا، وأقل مباشرة.[19]

لهذا، تحوّل اقتصاد المعرفة إلى ساحة مركزية للتنافس بين القوى الكبرى، لاسيَّما في مجالات الذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات، والتكنولوجيا الحيوية، والحوسبة الكمية، والفضاء السيبراني، ويظهر هذا التوجه بوضوح في السياسات الصناعية، والتكنولوجية، لكل من الولايات المتحدة، والصين، والاتحاد الأوروبي، إذ تُوظف المعرفة، والابتكار، لتعزيز الاستقلال الاستراتيجي، وتقليص الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، والتحكم في سلاسل الإمداد المعرفية الحساسة، وهذا ما أكدته استراتيجية الأمن القومي الأمريكي لعام (2025)، إذ أشارت إلى أنَّ التفوق في اقتصاد المعرفة، يُعدُّ شرطاً بنيويًا للحفاظ على القيادة الأمريكية العالمية، وأنَّ الاستثمار في البحث والتطوير، والتعليم، والابتكار، يمثل جزءًا لا يتجزأ من معادلة الأمن القومي الأمريكي.[20]

وتشير الإحصاءات الحديثة إلى أنَّ حجم الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، تجاوز (2.8) تريليون دولار عام (2024)، مع استمرار الاتجاه التصاعدي خلال (2025) و(2026)، إذ تستحوذ الدول الصناعية المتقدمة على ما يزيد على (75%) من

---

17 محمد شفيق شقير، *اقتصاد المعرفة والسلطة: مقاربات في السياسة الدولية*، القاهرة: المركز العربي للأبحاث، (2023)، ص45–78.

18 Robert Gilpin, *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order*, 3rd ed. (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2021),pp. 102–129.

19 Manuel Castells, *The Rise of the Network Society*, 2nd ed. (Oxford: Wiley-Blackwell, 2022), pp.57–89.

20 The White House, *National Security Strategy (2025)*, pp.12–15.

هذا الإنفاق، في حين لا تتجاوز حصة معظم الدول النامية مجتمعة (10–12%). كما تتركز النسبة الأكبر من براءات الاختراع العالمية، في خمس دول رئيسة، هي: الولايات المتحدة، والصين، واليابان، وألمانيا، وكوريا الجنوبية، وهو ما يمنحها قدرة استثنائية على توجيه مسارات الابتكار، والتحكم في الأسواق المستقبلية.[21] وعلى مستوى الدولة القومية، فرض صعود اقتصاد المعرفة، إعادة تعريف جوهرية لوظائف الدولة الاقتصادية، إذ لم تعد الدولة جهة منظمة للسوق، أو ضامن للاستقرار المالي، بقدر ما أصبح مطلوبًا منها أن تؤدي دورًا فاعلاً في بناء منظومات الابتكار الوطنية، وتطوير رأس المال البشري، وحماية الملكية الفكرية، وتوجيه الاستثمار نحو القطاعات المعرفية ذات القيمة الاستراتيجية، كجزء من أمنها القومي. ويتطابق هذا الطرح مع ما جاءت به طروحات بيتر دراكر في كتاب (Post-Capitalist Society)، إذ يؤكد أنَّ المعرفة أصبحت المورد الاقتصادي الحاسم، وأنَّ الدولة التي تفشل في إدارتها، تفقد تدريجيًا قدرتها على المنافسة، والاستقلال الاستراتيجي[22].

وفي إطار العلاقات الدولية، والنظام الدولي، أسهم اقتصاد المعرفة في تآكل بعض ملامح السيادة الاقتصادية التقليدية للدولة القومية الكلاسيكية، مقابل صعود ما يمكن تسميته بالسيادة المعرفية، أو السيادة التكنولوجية للدولة القومية الحديثة، إذ باتت قدرة الدولة على التحكم في بياناتها، وبنيتها الرقمية، ومعاييرها التقنية، شرطاً أساسيًا للحفاظ على استقلال القرار الوطني، والدولي، ويشير داني رودريك في كتاب (The Globalization Paradox)، إلى أنَّ العولمة الاقتصادية، حين تتقاطع مع اقتصاد المعرفة، من دون أطر تنظيمية وطنية قوية، قد تُقيد هامش السياسات العامة للدول، ما لم تُدار بصورة انتقائية، واستراتيجية، وهذا يعني أنَّ اقتصاد المعرفة يعمل كبنية لإنتاج مواقع الدول داخل النظام الدولي، عبر التحكم في مسارات الابتكار، والمعايير التقنية، وسلاسل القيمة المعرفية الأعلى أثرًا، ومن ثمَّ تختلف آثار هذا المُدخل باختلاف الموقع البنيوي للدولة داخل التراتبية الدولية، بما يفتح المجال أمام مسارات متباينة، تتراوح بين تعميق التبعية المعرفية، أو إعادة التكيّف الوظيفي، وهو ما يمهّد للانتقال إلى استشراف مستقبل الدولة القومية في ظلّ هذه التحولات.[23] ويمكن القول: إنَّ مُدخل اقتصاد المعرفة يُجسّد تحولاً بنيويًا في منطق التراتبية الدولية، ويعيد رسم خريطة القوة، والمكانة الخاصة بالدولة القومية داخل النظام الدولي. فالدولة القومية لا تواجه في هذا السياق، تهديدًا وجوديًا مباشرًا فحسب، بقدر ما تواجه تحديًا وظيفيًا يتمثل في قدرتها على التكيّف مع اقتصاد عالمي تقوده المعرفة، والابتكار، والبيانات، إذ تبقى الدول القادرة على توطين المعرفة، وبناء سيادة معرفية مرنة، ودمج هذا المُدخل ضمن استراتيجياتها، الأقدر على إعادة إنتاج دورها، كفاعل محوري داخل نظام دولي شديد التنافس، والسيولة. وعليه يبيّن هذا المبحث، أنَّ التحولات البنيوية محلّ التحليل، قد أسهمت في إعادة تشكيل منطق فعل الدولة القومية، داخل البيئة الدولية المعاصرة، وأشار إلى انتقالها من منطق الدفاع عن السيادة التقليدية، إلى منطق إعادة تعريف وظائفها السيادية، في اطار دولي يتسم بتعقّد المخاطر، وتسارع الابتكار، وتحول المعرفة إلى مورد استراتيجي.[24]

---

[21] World Intellectual Property Organization, World Intellectual Property Report 2025, p.28.

للمزيد ينظر : الزبيدي، سعدون حمادي. *النظام الدولي وتحولات القوة*. بغداد: دار الحكمة، 2018.وكذلك ينظر سالم، عبد الله عبد الفتاح. *اقتصاد المعرفة والتنمية في العالم العربي*. القاهرة: دار الفكر العربي، 2020.

[22] Peter F. Drucker, *Post-Capitalist Society*, Revised ed. (New York: Routledge, 2021), pp.33–60.

[23] Dani Rodrik, *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*, Updated ed. (New York: W. W. Norton & Company, 2022), pp.89–121.

[24] Peter-J. Katzenstein and Helga Haftendorn, eds., *Networked Governance and Global Power: Knowledge, Technology, and Authority in Security and Policy* (New York: Columbia University Press, 2023),pp. 77–105.

المبحث الثاني

تحولات الدولة القومية في ظلّ المُدخلات الجيوستراتيجية المعاصرة لبيئة العلاقات الدولية

كما أشرنا في السياق السابق، إلى أنَّ الدولة القومية تعيش تحولاً كبيرًا، ويعاد تعريف موقعها في البيئة الدولية المعاصرة. وقد مسَّ هذا التحول الكبير بنيتها الوظيفية، ومنطق ممارستها للسيادة، في ظلّ تزايد التداخل بين المحددات الجيوستراتيجية، والتطورات التكنولوجية المتسارعة، وصعود أنماط القوة غير التقليدية. إذ بات من الصعب بقاء الدولة تتحرك ضمن أطر سيادية مستقرة، أو وظائف محددة سلفًا، بقدر ما صارت تعمل في بيئة دولية تتسم بتسييل الحدود، وتعدد مستويات الفعل السياسي، وتنامي تأثير الفضاءات غير الإقليمية، في تحديد موقعها داخل النظام الدولي. وفي هذا الإطار، ينفتح هذا المبحث على تحليل تحولات الدولة القومية، عبر إعادة تشكّل السيادة في السياق الجيوستراتيجي المعاصر، والتحول الوظيفي للدولة في إدارة المخاطر الاستراتيجية، وصولاً إلى تفكيك موقعها، وإعادة تركيب حدود حركتها المركزية داخل نظام دولي، بما يتسق مع التفاوت البنيوي في توزيع مصادر القوة.[25]

المطلب الأول: إعادة تشكّل سيادة الدولة القومية في البيئة الجيوستر اتيجية المعاصرة للعلاقات الدولية

تشهد سيادة الدولة القومية في البيئة الجيوستراتيجية المعاصرة، تحولات بنيوية عميقة، أسهمت هذه التحولات في إعادة تشكيل فكرة السيادة، من صيغة قانونية مستقرة نسبيًا، إلى ممارسة وظيفية دينامية، كجزء من متطلبات تحديث مهام الدولة، ووظائفها، تتحدد فعَّاليتها بقدرة الدولة على التكيّف مع بيئة دولية تتسم بتسييل الحدود، وتعدد مستويات الفعل السياسي، وتصاعد دور الفواعل غير الدولية، واتساع الفضاءات العابرة للإقليم.[26]

وفي هذا السياق، يدل هذا التحول على ضرورة إعادة توجيه وظائف الدولة القومية، نحو أدوار تتعلق بالتنظيم الاستراتيجي، وبناء القدرة المؤسسية، وإدارة الاعتماد المتبادل غير المتكافئ في مجالات الأمن، والاقتصاد، والمعرفة. ويجد هذا التصور جذوره في التحليل الكلاسيكي لهانس مورغنثاو في كتاب (Politics Among Nations)، إذ جرى التأكيد على أنَّ جوهر السيادة، يرتبط بالقدرة على التحكم في مصادر القوة، وصيانتها ضمن سياق تنافسي متغيّر.[27]

وقد أسهمت الأدبيات المعاصرة في العلاقات الدولية، في تفكيك هذا التحول بصورة أعمق، إذ بيّنت أعمال ستيفن كراسنر، ولاسيَّما في كتاب (Sovereignty: Organized Hypocrisy)، أنَّ السيادة مثّلت تاريخيًا مجموعة أنماط ممارسة، خضعت باستمرار لإعادة التفاوض تبعًا لتوازنات القوة، والضغوط البنيوية، أكثر من كونها مبدأً قانونيًا مطلقًا. كما أوضح روبرت كيوهان في كتاب (After Hegemony)، أنَّ تزايد الترابط المؤسسي، والعابر للحدود، أعاد تنظيم السيادة ضمن أطر

---

[25] Barry Buzan, *From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation* (Cambridge: Cambridge University Press, 2004).p.56.

للمزيد ينظر : شقير، محمود. *الأمن القومي في زمن العولمة*. بيروت: دار النهار، 2014.

[26] Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton: Princeton University Press, 1999).p.78.

[27] Hans J. Morgenthau, *Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace*, 7th ed. (New York: McGraw-Hill, 2006).p18.

شبكية، ومؤسسية، تُقيِّد هامش القرار الوطني، مع استمرار مركزية الدولة، بعدّها الفاعل المرجعي في إدارة الالتزامات الدولية، وصياغة القواعد.[28]

على هذا الأساس، تتجلى فكرة ترتيب، وترميم السيادة بالنسبة للدولة القومية الحديثة، في كيفية تعامل الدول مع مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وسلاسل الإمداد، والأمن السيبراني، والمعايير التنظيمية العابرة للحدود. وقد أظهرت تجارب دول مثل الصين، والاتحاد الأوروبي، وكوريا الجنوبية، أنَّ الحفاظ على هامش من الاستقلال الاستراتيجي، يرتبط بامتلاك أدوات تنظيمية، ومعرفية، تسمح بالتأثير في قواعد السوق، والتحكم في البنى التقنية، وتوجيه تدفقات المعرفة، والتكنولوجيا. ويُقارب هذا المسار ما طرحه جون ميرشايمر في كتاب (The Tragedy of Great Power Politics)، من أنَّ تعظيم القوة في النظام الدولي، يشمل في السياق الراهن، السيطرة على المجالات غير العسكرية، ذات القيمة الاستراتيجية المرتفعة.[29]

لهذا يمكن القول: إنَّ فهم التحولات الراهنة في السيادة، يرتبط بالبنية الهرمية للنظام الدولي، إذ تتفاوت الدول في قدرتها على إعادة إنتاج سيادتها وظيفيًا. فالدول الكبرى تمتلك هامشًا أوسع لإعادة صياغة قواعد التفاعل الدولي، والمعايير الناظمة للتكنولوجيا، والتجارة، والأمن، في حين تعتمد دول متوسطة الحجم استراتيجيات انتقائية، تقوم على التموقع داخل الشبكات الدولية، وبناء قدرات تنظيمية، ومؤسسية، تقلل من مستويات الانكشاف البنيوي. ويؤكد روبرت جيلبين في كتاب (Global Political Economy)، أنَّ هذا التفاوت يشكّل جزءًا من منطق الهيمنة الحديثة داخل النظام الدولي، إذ تنتقل مصادر القوة نحو الفاعلين القادرين على السيطرة على القطاعات الأعلى قيمة استراتيجية.[30]

وبناءً على ذلك، يعتمد البحث مقاربة تحليلية تجمع بين الواقعية البنيوية، والمؤسسية الليبرالية، بما يسمح بفهم السيادة كممارسة استراتيجية مشروطة، بتوازنات القوة من جهة، وبالقيود المؤسسية، وأنماط الاعتماد المتبادل، من جهة أخرى، مع الحفاظ على مركزية الدولة القومية داخل التحليل. وفي هذا الإطار، تُعرَّف السيادة إجرائيًا على أنَّها: قدرة الدولة القومية على ممارسة التحكم الاستراتيجي في قراراتها، ووظائفها الأساسية، ضمن بيئة دولية مقيدة، عبر إدارة الموارد المادية، والمعرفية، وضبط الانكشاف أمام المخاطر العابرة للحدود، وإعادة توظيف الاعتماد المتبادل، بما يخدم مصالحها العليا، وهو تصور ينسجم مع ما طرحته آن-ماري سلوتر في كتاب (A New World Order)، حول الدولة كعقدة مركزية داخل شبكات الحوكمة العالمية. وعليه صارت عملية إعادة تعريف السيادة، وتشكيلها، واحدة من أهم ضرورات تحديث الدولة القومية، بسبب تحولات أنماط القوة التي لم تعد تتفق مع الفهم الكلاسيكي لمصطلح السيادة.[31]

---

[28]- Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984).p53.

للمزيد ينظر: عبد الله، محمد السعيد إدريس. *الدولة الوطنية العربية: أزمة التحول والوظيفة*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2019.

[29]- Mearsheimer, *The Tragedy of Great Power Politics*,pp. 45–47.

[30]- Robert Gilpin, *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order* (Princeton: Princeton University Press, 2001).p.36.

[31]- Anne-Marie Slaughter, *A New World Order* (Princeton: Princeton University Press, 2004).p.14.

المطلب الثاني: التحول الوظيفي للدولة القومية بين التنظيم وإدارة المخاطر الاستراتيجية الدولية

أعاد التحول في بنية النظام الدولي، تعريف الوظائف الأساسية التي تضطلع بها الدولة القومية، بحيث اتجه دورها نحو أنماط متقدمة من التنظيم الاستراتيجي، وإدارة المخاطر المركبة، في بيئة اتفق الجميع على أنَّها تتسم بالآتي [32]:

1. تعدد مصادر التهديد، وتسارع عدم اليقين.
2. ارتبط هذا المسار بتغير طبيعة الصراعات، واتساع نطاق التهديدات غير العسكرية.
3. تزايد مركزية العوامل الاقتصادية، والتكنولوجية، والمعرفية.
4. الوظيفة التنظيمية للدولة القومية، أصبحت إحدى المحددات الجوهرية لفاعلية الدولة داخل النظام الدولي.

هذا التحول يشير إلى انتقال الدولة من نموذج يقوم على السيطرة المباشرة، والاستجابة اللاحقة للأزمات، إلى نموذج يرتكز على الاستباق، وبناء المرونة، وتنظيم البيئات الاستراتيجية، بما يقلل من قابلية التعرض للصدمات. وفي هذا السياق، تشكّل طروحات أولريش بيك في كتاب (Risk Society: Towards a New Modernity)، إطارًا تفسيريًا مهمًا، إذ تُفهم الدولة بهذا الصدد على أنَّها :[33]

1. فاعلًا معنيًا بإدارة المخاطر البنيوية الناتجة عن الحداثة المعولمة، وليست فقط ضابط للأمن التقليدي.
2. اثبتت الدولة مركزيتها في النظام الدولي، كونها تحتكر قرار التغيير في هرميته، وتراتبيته.
3. يظهر ذلك في توجه دول، مثل ألمانيا، واليابان، إلى دمج سياسات الطاقة، والصناعة، والبيئة، ضمن مقاربات أمن قومي موسعة، تسعى عن طريقه هذه الدول للقيام بدور مركزي في مجالي الطاقة، والصناعة، من أجل الحصول على مساحة في الهرمية الدولية.

كما يقدّم ميشيل فوكو في كتاب (Security, Territory, Population)، تصورًا لتحول الوظيفة السيادية نحو تنظيم الاحتمالات، وضبط البيئات الخطِرة، عبر أدوات تنظيمية، ومعيارية، طويلة الأمد. ويجد هذا التصور تطبيقًا واضحًا له في سياسات الاتحاد الأوروبي المتعلقة بالأمن الرقمي، وحوكمة البيانات، والسيادة الصحية، إذ تُمارس الدولة نفوذها عن طريق وضع المعايير، وبناء الأطر المؤسسية، وتوجيه السلوك الاقتصادي والتكنولوجي[34]. كما يوضح جون إيكينبيري في (Liberal Leviathan)، أنَّ الدولة القومية باتت تضطلع بدور المنسق المركزي للاعتماد المتبادل، عبر تصميم القواعد، والمؤسسات، التي تنظم التدفقات الاقتصادية، والتكنولوجية. وتُجسّد الولايات المتحدة هذا النمط، عن طريق استخدام أنظمة العقوبات، وضوابط تصدير التكنولوجيا المتقدمة، وإعادة هيكلة سلاسل الإمداد، كأدوات لإدارة المخاطر الاستراتيجية، وتعزيز الموقع التنافسي. [35]

ويعزز مارك ليونارد في كتاب (The Age of Unpeace) هذا الفهم، عن طريق توصيفه لطبيعة المنافسة المعاصرة، كحالة مستمرة تُنظم عبر أدوات اقتصادية، وتنظيمية، وتكنولوجية، إذ نجد هذا النمط في سياسات الصين المتعلقة بتوطين

---

[32] Christopher Coker, *Rebooting Clausewitz: On War in the Twenty-First Century* (London: Hurst & Company, 2017), pp. 89–115.

للمزيد ينظر : عبد المجيد، عبد الرحمن. *السيادة والاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية*. عمّان: دار المسيرة، 2017.

[33] Ulrich Beck, *Risk Society: Towards a New Modernity* (London: Sage Publications, 1992),pp. 19–50.

[34] Michel Foucault, *Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977–1978*, trans. Graham Burchell (New York: Palgrave Macmillan, 2007),pp. 65–110.

[35] G. John Ikenberry, *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order* (Princeton: Princeton University Press, 2011),pp. 215–260.

التكنولوجيا، وتأمين الموارد الحيوية، وبناء قدرات صناعية ذات طابع سيادي، بما يسمح بتحويل الاعتماد المتبادل إلى قوة نفوذ استراتيجية كبرى، في حين تكشف النماذج التطبيقية الأخرى، عن تباين التحول الوظيفي للدولة، تبعًا لموقعها البنيوي داخل النظام الدولي، فقد اعتمدت كوريا الجنوبية نموذجًا قائمًا على الربط بين السياسات الصناعية، والأمن القومي، عن طريق الاستثمار في الصناعات عالية القيمة، وبناء منظومات ابتكار محلية، في حين طورت سنغافورة نموذجًا مختلفًا يرتكز على الكفاءة المؤسسية، وتنويع الشراكات، وإدارة المخاطر عبر التخطيط طويل الأمد.[36]

وفي السياق الأوروبي، تظهر تجربتا فرنسا، وألمانيا، توجهًا واضحًا، نحو دمج السياسات الصناعية مع الاعتبارات الجيوستراتيجية، عبر حماية القطاعات الحيوية، وتقييد الاستحواذات الأجنبية، وتعزيز القدرات الذاتية في مجالات الطاقة، والتكنولوجيا، إذ يشير هذا المسار إلى تحول الدولة إلى مدير منظومات استراتيجية، يعمل على ضبط التوازن بين الانفتاح الاقتصادي، ومتطلبات الأمن القومي، وفي سياقات الدول المتوسطة وصغيرة الحجم، يتخذ هذا التحول الوظيفي طابعًا انتقائيًا، إذ تعتمد دول مثل هولندا، والإمارات العربية المتحدة، استراتيجيات تقوم على تعظيم الكفاءة التنظيمية، وبناء مرونة مؤسسية، والتموضع داخل الشبكات الاقتصادية، والتكنولوجية العالمية، بما يقلل من هشاشتها البنيوية، على الرغم من محدودية مواردها الصلبة. [37]

ويضيف باتريك بورتر في كتاب (The Global Village Myth) بعدًا مهمًا، يتمثل في التركيز على بناء القدرة على التكيف مع الصدمات، بدلاً من السعي إلى منعها كليًا، لأنَّ ببساطة لا أحد يستطيع منع حدوث الكوارث العالمية بالكامل، كالأوبئة، والأعاصير، والحروب، وهو ما ينسجم مع سياسات دول، مثل: أستراليا، وكندا، التي أولت أولوية لتنويع سلاسل الإمداد، وتعزيز الأمن الغذائي، والطبي، وبناء احتياطيات استراتيجية[38]. فضلاً عن كل ذلك، تسهم طروحات آن-ماري سلوتر في كتاب (A New World Order)، في إبراز البعد الشبكي لوظيفة الدولة، إذ تُمارس أدوارها عبر شبكات مؤسسية عابرة للحدود، مع الحفاظ على مركزية القرار الوطني، وهو ما برز في إدارة الأزمات الصحية، والبيئية، العالمية.[39]

وعليه، يدلّ التحول الوظيفي للدولة القومية، على انتقالها لنمط جديد من الفعل الاستراتيجي، يقوم على التنظيم، وإدارة المخاطر، وبناء المرونة الاستراتيجية، ضمن نظام دولي يتسم بتنافس متصاعد على مصادر النفوذ غير التقليدية، باتت فيه القدرة على التنظيم، والتكيُّف، وإدارة الاعتماد المتبادل، شرطاً أساسيًا لإعادة إنتاج القوة، والحفاظ على الفاعلية الدولية.[40]

المطلب الثالث: موقع الدولة القومية في التنافس الجيوستراتيجي وحدود الاستقلال الاستراتيجي الدولي

كما أشرنا في مناسبات عديدة من هذا السياق البحثي، إلى أنَّ سيادة الدولة القومية في البيئة الجيوستراتيجية المعاصرة، تشهد تحولات بنيوية عميقة، تُفسَّر هذه التحولات ضمن سياق يتجاوز الإطار القانوني الكلاسيكي، الذي

---

[36] Mark Leonard, *The Age of Unpeace: How Connectivity Causes Conflict* (London: Bantam Press, 2021),pp. 101–145.

[37] Sophia Besch, *EU Defence, Brexit and Trump's Election: The Perfect Storm?* (London: Centre for European Reform, 2018), pp. 33–58.

للمزيد ينظر : علي، نصر محمد عارف. *تحولات مفهوم الأمن في العلاقات الدولية*. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 2018.

[38] Patrick Porter, *The Global Village Myth: Distance, War, and the Limits of Power* (Washington, DC: Georgetown University Press, 2015),pp. 141–175.

[39] Anne-Marie Slaughter, *A New World Order* (Princeton: Princeton University Press, 2004),pp. 1–36, 243–276.

[40] Mette Eilstrup-Sangiovanni and Jens Ringsmose, "Active Engagement, Modern Defence, and Strategic Resilience," *Survival* 63, no. 1 (2021):pp. 137–162.

حصرها كسلطة عليا داخل الإقليم الذي تستحوذ عليه، لتغدو ممارسة سياسية، واستراتيجية، تتحدد ضمن فضاء دولي تتزايد فيه القيود البنيوية، ويتعقّد فيه التفاعل بين المحددات الجيوستراتيجية، والتكنولوجية، والاقتصادية، والمعرفية.[41]

في هذا الإطار، يُعرَّف الاستقلال الاستراتيجي إجرائيًا، بأنَّه: قدرة الدولة القومية على الحفاظ على هامش قرار ذاتي فعّال في القضايا المصيرية، عبر امتلاك أدوات تنظيمية، ومعرفية، وتكنولوجية، ومؤسسية، تمكّنها من إدارة الاعتماد المتبادل، وتقييد قابلية التأثر بالضغوط الخارجية، من دون الانعزال عن النظام الدولي، أو الانسحاب من شبكاته. على إثر تطور مفهوم الاستقلال الاستراتيجي[42]، انشغلت الأدبيات المعاصرة في العلاقات الدولية في تفكيك هذا التحول، إذ بيّنت أعمال ستيفن كراسنر، أنَّ السيادة مثّلت تاريخيًا أنماط ممارسة خضعت باستمرار للتفاوض، وإعادة الصياغة، تبعًا لتوازنات القوة، والضغوط البنيوية، في حين ذهب روبرت كيوهان إلى أنَّ تزايد الترابط المؤسسي، والعابر للحدود، أعاد تنظيم السيادة ضمن أطر شبكية، ومؤسسية، تُقيد هامش القرار الوطني، مع استمرار مركزية الدولة، بوصفها الفاعل المرجعي في إدارة الالتزامات الدولية.[43]

على هذا الأساس تتمظهر فكرة إعادة تشكّل السيادة، في كيفية تعامل الدول مع مجالات التكنولوجيا المتقدمة، وسلاسل الإمداد، والأمن السيبراني، والمعايير التنظيمية، فقد أظهرت تجارب دول، مثل: الصين، والاتحاد الأوروبي، وكوريا الجنوبية، أنَّ الحفاظ على هامش من الاستقلال الاستراتيجي، يرتبط بامتلاك أدوات تنظيمية، ومعرفية، تسمح بالتأثير في قواعد السوق، والتحكم في البنى التقنية، وتوجيه تدفقات المعرفة، والتكنولوجيا، ويشير هذا المسار إلى ممارسة السيادة بدرجات متفاوتة، وفق قدرة الدولة على تحويل الاعتماد المتبادل، إلى مورد تفاوضي يعزّز موقعها داخل النظام الدولي.[44]

وفي هذا الإطار، يرتبط فهم التحولات الراهنة في السيادة، والاستقلال الاستراتيجي، بالبنية الهرمية للنظام الدولي، إذ تتفاوت الدول في قدرتها على إعادة إنتاج سيادتها، وتحرير قرارها الاستراتيجي، وجعله مستقلًا. فالدول الكبرى تمتلك هامشًا أوسع لإعادة تعريف قواعد التفاعل الدولي، كما يفعل على سبيل المثال الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، في ممارساته لفرض الضرائب على الدول، التي تتقاطع سياساتها مع سياسات الولايات المتحدة، في حين تعتمد دول متوسطة الحجم، استراتيجيات انتقائية تقوم على التموقع داخل الشبكات الدولية، وبناء قدرات تنظيمية، ومؤسسية، تقلل من مستويات الانكشاف البنيوي، إذ يؤكد روبرت جيلبين أنَّ هذا التفاوت، يُعدُّ جزءًا من منطق الهيمنة داخل النظام الدولي، إذ تنتقل مصادر القوة، نحو الفاعلين القادرين على السيطرة على المجالات الأعلى قيمة استراتيجية.[45]

---

41 Jan Aart Scholte, *Globalization: A Critical Introduction*, 2nd ed. (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005), pp.185–223.

42 Robert O. Keohane, *After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy* (Princeton: Princeton University Press, 1984), pp49–109.

43 Stephen D. Krasner, *Sovereignty: Organized Hypocrisy* (Princeton: Princeton University Press, 1999), pp 3–42.
للمزيد ينظر : قنديل، عمرو. *الدولة والحوكمة في عصر المخاطر العالمية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021.

44 Christian Helwig and Ulrike Franke, *Strategic Autonomy and the Defence of Europe* (London: European Council on Foreign Relations, 2021), pp.7–39.

45 Robert Gilpin, *Global Political Economy: Understanding the International Economic Order* (Princeton: Princeton University Press, 2001), pp.93–131.

ختامًا، تُظهر التحولات الجيوستراتيجية المعاصرة، أنَّ الدولة القومية تمر بمرحلة إعادة تشكّل عميقة، وربما عنيفة في سيادتها، ووظائفها، وموقعها، داخل النظام الدولي، ضمن بيئة تتسم بتعقّد مصادر التهديد، وتسارع الابتكار، وتحوّل أنماط القوة. وقد بيّن هذا المبحث أنَّ الدولة القومية، لم تفقد مركزيتها كما تشير بعض الدراسات، بقدر ما تمت إعادة إنتاجها، عن طريق ممارسات سيادية أكثر مرونة، ووظائف تنظيمية أكثر تعقيدًا، واستراتيجيات انتقائية للحفاظ على هامش من الاستقلال الاستراتيجي، في نظام دولي يتسم بعدم التكافؤ البنيوي في توزيع مصادر النفوذ. وتكشف هذه التحولات عن انتقال الدولة من منطق السيادة المغلقة، إلى منطق الإدارة الاستراتيجية للمخاطر، والاعتماد المتبادل، بما يشير إلى أنَّ هناك تكيفًا بنيويًا مع متطلبات البيئة الدولية المعاصرة. على ما سبق نستطيع القول:[46]

1. إنَّ سيادة الدولة القومية تشهد تحولاً من صيغة قانونية إقليمية، إلى ممارسة وظيفية تتحدد فعاليتها بقدرة الدولة على التنظيم، والتكيّف، وإدارة القيود البنيوية الدولية.
2. يشير التحول الوظيفي للدولة، انتقالها من أدوار الضبط التقليدي إلى أدوار تنظيمية، واستراتيجية، تشمل إدارة المخاطر العابرة للحدود، والتحكم في الموارد غير المادية، ولاسيَّما المعرفة، والتكنولوجيا، والمعايير التنظيمية.
3. يتحدد موقع الدولة القومية في التنافس الجيوستراتيجي، وفق قدرتها على بناء استقلال استراتيجي نسبي، قائم على إدارة الاعتماد المتبادل، وتحويله إلى مورد تفاوضي، يعزّز موقعها داخل النظام الدولي.
4. يتسم النظام الدولي المعاصر بتفاوت بنيوي في توزيع مصادر القوة، يمنح الدول الكبرى هامشًا أوسع لإعادة صياغة القواعد، ويفرض على الدول المتوسطة، والصاعدة، تبني استراتيجيات انتقائية للتموضع داخل الشبكات الدولية.
5. تبيّن المقاربة التحليلية المعتمدة، أنَّ مركزية الدولة القومية لا تزال قائمة، مع تحوّل في أنماط ممارستها للسيادة، والقوة، بما ينسجم مع متطلبات بيئة دولية تتسم بالسيولة، وعدم اليقين.

المبحث الثالث

مستقبل الدولة القومية بين إعادة إنتاج المركزية وحدود التكيّف في النظام الدولي المتحوّل

للمزيد ينظر : الكبيسي، عبد الإله. *إدارة المخاطر الاستراتيجية في النظام الدولي*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

[46] Anne-Marie Slaughter, *The Chessboard and the Web: Strategies of Connection in a Networked World* (New Haven: Yale University Press, 2017), pp. 15–58.

يشهد النظام الدولي المعاصر مرحلة انتقالية، تتسم بإعادة توزيع مصادر القوة، وتبدّل أنماط التنافس، وتزايد عدم اليقين البنيوي، الأمر الذي يفرض مقاربة مختلفة لموقع الدولة القومية، ودورها المستقبلي. وتعبّر هذه المرحلة عن تحول في بنية النظام ذاته، إذ تتراجع أنماط الاستقرار النسبي التي ميّزته فترات سابقة، لصالح بيئة تتسم بتراكب الأزمات، وتسارع التحولات، وتشابك المستويات المحلية، والإقليمية، والدولية. وفي هذا الإطار، لم تعد الدولة القومية تواجه تحديات منفصلة، أو قابلة للاحتواء ضمن قطاع واحد، بقدر ما صارت تتعامل مع طيف من الضغوط المتداخلة، التي تمس وظائفها الأساسية، وقدرتها على التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد.[47]

في مقابل طروحات تراجع الدولة أو تآكل سيادتها، تبرز مقاربات تحليلية أكثر تركيبًا، ترى أنَّ الدولة لا تختفي من المشهد الدولي، بل تعيد تموضعها عبر أدوات، ووظائف جديدة، تتلاءم مع طبيعة التهديدات، والمنافسات الجيوستراتيجية الراهنة. وتستند هذه المقاربات إلى قراءة تاريخية – بنيوية، تؤكد أنَّ الدولة لطالما أعادت إنتاج أدوارها، استجابة لتحولات النظام الدولي، وتحديات بيئة العلاقات الدولية، سواء خلال الانتقال من النظام الإمبراطوري إلى النظام الويستفالي، أو مع صعود الدولة الصناعية، أو خلال مراحل العولمة المتقدمة، والذكاء الاصطناعي. ويكتسب هذا النقاش أهمية مضاعفة، في ظلّ تصاعد التنافس على التكنولوجيا، والمعرفة، وسلاسل الإمداد، والحوكمة، بعدّها ميادين مركزية لإنتاج النفوذ داخل النظام الدولي، ومحددات أساسية لإعادة تشكيل التراتبية العالمية[48]. وتكشف هذه البيئة المتحوّلة عن أنَّ المركزية صارت تقاس بقدرتها على إدارة التعقيد البنيوي، والتوفيق بين متطلبات الانخراط الدولي، وحماية المصالح الوطنية، وبناء استراتيجيات مرنة تستوعب عدم اليقين، كمعطى دائم لا كحالة استثنائية.[49]

المطلب الأول: إعادة إنتاج مركزية الدولة القومية في بيئة تنافس جيوستر اتيجي متحوّل

لم تعد إعادة إنتاج مركزية الدولة القومية، عملية تلقائية ناتجة عن حالة طبيعية تطورية عفوية، تجري بدون تدخلات مستهدفة، بقدر ما صارت هذه العملية تستدعي امتلاك أدوات القوة التقليدية، وغير التقليدية، إذ غدت عملية استراتيجية مركّبة، تتطلب قدرة عالية على إعادة تنظيم مصادر القوة، ضمن سياق دولي يتسم بتعدد ساحات التنافس، وتداخلها. فالتحولات الجيوستراتيجية الراهنة أفرزت نمطًا جديدًا من الصراع، لا يُدار فقط عبر القوة العسكرية، أو الردع الصلب، بل عبر التحكم في البنى التحتية الحيوية للنظام الدولي، مثل: شبكات التكنولوجيا المتقدمة، وسلاسل الإمداد العالمية، والمعايير التنظيمية، والقدرات المعرفية .[50]

في هذا الإطار، تُعاد صياغة وتقديم فكرة مركزية الدولة، عن طريق قدرتها على الانتقال من منطق الاستجابة إلى منطق التوجيه، أي من التعامل مع التحولات كضغوط خارجية، إلى توظيفها كأدوات لإعادة التموضع الاستراتيجي. ويتطلب ذلك بناء

47 Stuart, Doug. *The State in a Globalized World: Transformations of Sovereignty and Strategy*. London: Palgrave Macmillan, 2024.p.28.

48 Stephen D. Krasner, *Power, the State, and Sovereignty: Essays on International Relations* (London: Routledge, 2009),pp. 1–35, 233–256.

49 Pierre, Jon, and B. Guy Peters. *Governing Complex Societies: Trajectories and Scenarios*. London: Palgrave Macmillan, 2023.p16.

50 Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. *Underground Empire: How America Weaponized the World Economy*. New York: Henry Holt and Company, 2023.p.75.

دولة قادرة على الربط بين الأمن القومي، والاقتصاد السياسي، وبين السياسات الصناعية، والتكنولوجية، وبين الحوكمة الداخلية، والموقع الدولي، بما يتيح تحويل الموارد الوطنية إلى عناصر تأثير فعلي في البيئة الدولية .[51]

على هذا الأساس، تشير طروحات جون ميرشايمر ضمن الواقعية الهجومية، إلى أنَّ منطق تعظيم القوة يظلُّ حاكمًا لسلوك الدول الكبرى، حتى مع تغيّر أدوات هذا التعظيم. غير أنَّ هذا المنطق يشهد توسعًا في مجالات ممارسته، إذ لم يعد مرتبطاً حصرًا بالتفوق العسكري، بقدر ما شمل امتلاك التكنولوجيا الحرجة، والقدرة على تعطيل أو حماية سلاسل الإمداد، والتأثير في القواعد الناظمة للاقتصاد العالمي. ويعزز فريد زكريا هذا الاتجاه، عندما يربط بين صعود الفاعلين الجدد، وقدرة الدولة على إدارة مواردها المؤسسية، مؤكدًا أنَّ تشتت القوة لا يعني تلاشي الدولة، بقدر ما هو إعادة تعريف دورها كمنسق أعلى لمصادر النفوذ.[52]

ويُظهر التحليل المقارن، أنَّ الدول التي نجحت في هذا المسار، لم تعتمد على وفرة الموارد وحدها، بل على كفاءة التنظيم، وقدرة الدولة على إنتاج رؤية استراتيجية طويلة الأمد. فالولايات المتحدة، في سياق تنافسها مع الصين، أعادت الاعتبار لدور الدولة في توجيه الاقتصاد، عبر سياسات تستهدف حماية التفوق التكنولوجي، وتأمين سلاسل الإمداد، وربط الابتكار بالأمن القومي. بالمقابل، اعتمدت الصين نموذجًا يقوم على الدمج المنهجي، بين التخطيط الاستراتيجي، وآليات السوق، بما سمح لها بالارتقاء داخل سلاسل القيمة العالمية، والتحول من موقع المصنع إلى موقع المُنتِج للمعرفة.[53]

أمَّا الاتحاد الأوروبي، فقد طوّر نمطًا مختلفًا لإعادة إنتاج المركزية، قائمًا على القوة التنظيمية، عن طريق فرض معايير تقنية، وبيئية، ورقمية، أصبحت مرجعية عالمية، ما مكّنه من ممارسة نفوذ بنيوي يتجاوز محدودية قدراته العسكرية. يشير هذا التنوع في المسارات، إلى أنَّ أفكار ترسيخ مركزية الدولة، لا يعاد إنتاجها عبر نموذج واحد، بل عبر قدرة الدولة على اختيار الأدوات الأكثر انسجامًا، مع موقعها البنيوي داخل النظام الدولي. على ما سبق نستطيع القول: إنَّ الدولة القومية لم تفقد مركزيتها، بل انتقلت من مركزية قائمة على الاحتكار الصلب للقوة، إلى مركزية تقوم على التنسيق، والتنظيم، وإدارة التعقيد، وهو ما يجعل الدولة الفاعل الوحيد القادر على جمع أدوات القوة المتعددة، ضمن إطار استراتيجي متماسك.[54]

المطلب الثاني: حدود التكيّف الاستراتيجي للدولة القومية في نظام دولي عالي السيولة

على الرغم من قدرة الدولة القومية على إعادة إنتاج مركزيتها، فإنَّ هذا المسار يواجه حدودًا بنيوية، نابعة من طبيعة النظام الدولي المعاصر، الذي لا يقبل التحول بسهولة نسبية، والذي يتسم بارتفاع مستويات السيولة، وعدم الاستقرار،

---

51 Mazzucato, Mariana. *The Big Con: How the Consulting Industry Weakens Our Businesses, Infantilizes Our Governments, and Warps Our Economies*. London: Allen Lane, 2023.p.69.

52 Mearsheimer, John J. *The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities*. New Haven: Yale University Press, 2018.p.39.

53 Allison, Graham. *Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap?* Updated Edition. Boston: Mariner Books, 2022.p.78.

54 Bradford, Anu. *Digital Empires: The Global Battle to Regulate Technology*. Oxford: Oxford University Press, 2023.p.49.

للمزيد ينظر : المسعودي، فالح عبد الجبار. *الدولة والسلطة والمجتمع*. بيروت: دار الساقي، 2016.

كظاهرة من ظواهره المزمنة. فالتشابك الاقتصادي العميق داخل النظام، وتسارع الابتكار التكنولوجي، وتزايد الاعتماد المتبادل غير المتكافئ، كلها عوامل تفرض قيودًا هيكلية، على قدرة الدولة على التحكم الكامل في بيئتها الخارجية.[55]

وتكمن إحدى الإشكاليات الأساسية، في أنَّ أدوات القوة التي تعتمد عليها الدولة، لإعادة إنتاج مركزيتها في النظام الدولي، وبيئة العلاقات الدولية، هي ذاتها أدوات خاضعة لشبكات دولية عابرة للحدود، ما يجعل السيطرة عليها نسبية، ومشروطة. فالتكنولوجيا المتقدمة، وسلاسل الإمداد، والأسواق المالية، تخضع لمنطق تراكمي عالمي، يصعب على دولة منفردة التحكم الكامل في مساراتها، أو احتكارها مهما بلغت قدراتها.[56]

لهذا، تُظهر تحليلات سوزان سترينج أنَّ القوة البنيوية، لا تُمارَس عبر القرار السياسي المباشر فقط، بقدر ما تمارس عبر التحكم في الهياكل التي تحدد خيارات الفاعلين الآخرين، ويؤدي هذا النمط من القوة إلى تقييد هامش المناورة الاستراتيجية للدول، حتى تلك التي تمتلك قدرات مادية معتبرة. ويضيف ستيفن جيل أنَّ هذه القيود تزداد تعقيدًا، عندما تعمل الهيمنة عن طريق آليات غير مرئية، مثل: المعايير، والأسواق، والمؤسسات، بما يجعل التكيّف أكثر صعوبة، وأقل قابلية للضبط.[57]

في حين تكشف التجارب التطبيقية لدول متوسطة الحجم، أنَّ التكيّف الاستراتيجي لا يقوم على إزالة التبعية، بل على إدارتها، فقد سعت دول مثل أستراليا وكندا، إلى تنويع شراكاتها الاستراتيجية، وتعزيز قدراتها الوطنية في مجالات الأمن السيبراني، والطاقة، والتكنولوجيا، بهدف تقليل مستويات الانكشاف، من دون القدرة على تحقيق استقلال كامل. وتعكس تجارب دول شمال أوروبا مسارًا مشابهًا، إذ جرى الاستثمار في المعرفة، والحوكمة، لتعويض محدودية الحجم الجغرافي، والديمغرافي.[58]

ويُظهر هذا السياق أنَّ حدود التكيّف ليست مؤشرًا على تراجع الدولة، بقدر ما هو تعبير عن طبيعة النظام الدولي ذاته، إذ يصبح النجاح الاستراتيجي مرهونًا، بقدرة الدولة على إدارة الاعتماد المتبادل بصورة انتقائية، وتحويل بعض القيود البنيوية إلى أدوات تفاوضية، بدل التعامل معها كمصادر ضعف مطلق.[59]

---

[55] Tooze, Adam. *Shutdown: How Covid Shook the World's Economy*. New York: Viking, 2021.p.63.

[56] Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. *Underground Empire: How America Weaponized the World Economy*. New York: Henry Holt and Company, 2023.p.58.

[57] Strange, Susan. *The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy*. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.p.93.

[58] OECD. *Economic Security and Strategic Dependencies*. Paris: OECD Publishing, 2023.p.14.

[59] Gill, Stephen. *Global Crises and the Crisis of Global Leadership*. Cambridge: Cambridge University Press, 2023.pp.82-84

للمزيد ينظر : مركز دراسات الوحدة العربية. *الدولة العربية وتحولات السيادة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

المطلب الثالث: المشاهد المستقبلية للدولة القومية في ضوء التحولات الجيوستراتيجية

يفتح تحليل التحولات الجيوستراتيجية الراهنة، المجال أمام مقاربة مستقبلية تتجاوز الثنائية التقليدية، بين استمرار الدولة أو تراجعها، نحو قراءة احتمالية تستند إلى مسارات التكيّف البنيوي، والقدرة المؤسسية، وهذا ما ذهب لتوضيحه الباحث طوال مساره في الكتابة، ويُفهم مستقبل الدولة القومية هنا، ضمن إطار ديناميكي حركي، تحكمه تفاعلات متغيرة بين بنية النظام الدولي، وتوزيع مصادر القوة، واستراتيجيات الفاعلين الدوليين، بما يجعل مآلات الدولة نتاجًا لمسار تراكمي من القرارات، والسياسات، وليس نتيجة حتمية مسبقة. ويُظهر هذا المنظور أنَّ الدولة القومية، تواجه لحظة مفصلية تتحدد فيها مكانتها المستقبلية، وفق قدرتها على إدارة التحولات الجارية في مجالات المعرفة، والتكنولوجيا، والاقتصاد السياسي، والحوكمة، ضمن بيئة تتسم بتسارع التغيرات، وتداخل المستويات التحليلية. على هذا الأساس سيتم تقسيم مشاهد مستقبل الدولة القومية، على مشهدين أساسيين:[60]

المشهد الأول: الدولة القومية التكيفية المعزَّزة

يفترض هذا المشهد قدرة الدولة على تحويل الضغوط البنيوية، إلى محفزات لإعادة البناء الوظيفي، عبر الاستثمار المنهجي في القدرات المعرفية، وتعزيز البنى المؤسسية، وتطوير أدوات الحوكمة الاستراتيجية. وفي هذا السياق، تنتقل الدولة من موقع الاستجابة الظرفية، إلى موقع الفاعل القادر على توجيه التفاعلات، داخل بيئته الإقليمية والدولية. وتتجسد هذه الحالة في الدول التي نجحت في بناء منظومات وطنية للابتكار، وربط السياسات الصناعية بالأمن القومي، وتطوير أطر تنظيمية تسمح بالتحكم في القطاعات الحساسة، مثل: التكنولوجيا المتقدمة، والطاقة، والفضاء السيبراني. وتتحول الدولة إلى مركز تنسيق للشبكات الاقتصادية، والتكنولوجية، قادرة على التأثير في صياغة المعايير، والقواعد، بما يمنحها هامشًا أوسع في إدارة الاعتماد المتبادل.[61] على هذا الأساس، تتجسد الدولة القومية التكيفية المعزَّزة بصورة واضحة، في عدد من التجارب الدولية التي نجحت في تحويل الضغوط البنيوية للنظام الدولي، إلى فرص لإعادة البناء الوظيفي، وتعزيز الموقع الاستراتيجي. وتُظهر هذه التجارب أنَّ التكيف لا يتحقق عبر الانكفاء أو الاندماج غير المشروط، بل عبر إدارة واعية للعولمة، تقوم على إعادة ضبط شروط الانخراط، بما يخدم المصالح الوطنية طويلة الأمد.[62]

أولاً: ألمانيا – الدولة التنظيمية الصناعية داخل بنية فوق قومية

تمثل ألمانيا نموذجًا متقدمًا لدولة استطاعت الحفاظ على مركزيتها، على الرغم من اندماجها العميق في إطار فوق قومي. فقد اعتمدت على ربط السياسات الصناعية المتقدمة بالأمن الاقتصادي، عن طريق الاستثمار في التكنولوجيا الصناعية عالية الدقة، وسلاسل القيمة ذات القيمة المضافة المرتفعة، والبحث التطبيقي المرتبط بالصناعة. كما استخدمت قوتها التنظيمية داخل الاتحاد الأوروبي، للتأثير في صياغة المعايير التقنية، والبيئية، ما منحها نفوذًا غير مباشر

60 Ikenberry, G. John. *Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order*. Princeton: Princeton University Press, 2011, pp. 337–365.

61 Mazzucato, Mariana. *The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths*. London: Penguin Books, 2018, pp. 61–92.

62 Rodrik, Dani. *The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy*. New York: W. W. Norton & Company, 2011, pp. 206–240.

على الأسواق العالمية. وتُظهر هذه الحالة أنَّ الدولة قادرة على تعزيز استقلالها الوظيفي، حتى ضمن أطر مؤسسية مشتركة، عبر تحويل التنظيم، والمعايير، إلى أدوات قوة.[63]

ثانيًا: كوريا الجنوبية – الدمج بين الابتكار والأمن القومي

تجسد كوريا الجنوبية نموذج الدولة التي ربطت بصورة منهجية، بين السياسات التعليمية، والبحثية، والاستراتيجية الصناعية، والأمن القومي، فقد استثمرت في بناء منظومة وطنية للابتكار، ركزت على الصناعات التكنولوجية المتقدمة، مثل: أشباه الموصلات، والاتصالات، والذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، حافظت على دور الدولة كموجه استراتيجي للسوق، عبر دعم الشركات الوطنية الكبرى، وتنظيم علاقتها بالأسواق العالمية. ويشير هذا النموذج إلى قدرة الدولة على تحويل الاعتماد المتبادل، إلى مورد تفاوضي يعزز موقعها في التنافس الجيوستراتيجي.[64]

ثالثًا: سنغافورة – الدولة المنسّقة للشبكات العالمية

تمثل سنغافورة مثالاً واضحًا على دولة صغيرة الحجم الجغرافي، والديمغرافي، لكنَّها عالية القدرة التنظيمية. فقد اعتمدت على بناء مؤسسات فعَّالة، وسياسات تعليمية، ومعرفية متقدمة، وحوكمة استراتيجية تستهدف جعلها عقدة مركزية في الشبكات الاقتصادية، والتكنولوجية العالمية. وتُظهر هذه التجربة أنَّ حجم الدولة ليس العامل الحاسم في قوتها، بل قدرتها على تنسيق التدفقات الاقتصادية، والمعرفية، والتحكم في موقعها داخل سلاسل القيمة العالمية.[65]

رابعًا: الولايات المتحدة – إعادة توظيف الدولة في سياق التنافس الجيوستراتيجي

تعكس التحولات الأخيرة في الاستراتيجية الأمريكية، بعد وصول الرئيس الأمريكي دونالد ترامب للمرة الثانية، عودة واضحة لدور الدولة في توجيه الاقتصاد، لاسيَّما في قطاعات الطاقة، والتكنولوجية الحساسة، فقد جرى ربط الابتكار الصناعي بالأمن القومي بشكل مباشر، عبر سياسات تستهدف حماية التفوق التكنولوجي، وتقليل الاعتماد على الخارج، في سلاسل الإمداد الحيوية. ويُظهر هذا المسار أنَّ الدول التي قادت العولمة الليبرالية، تعيد اليوم توظيف أدوات الدولة، لتعزيز قدرتها التنافسية، في بيئة دولية تتسم بتصاعد الصراع على المعرفة، والتكنولوجيا.[66]

خامسًا: الصين – التكيف عبر التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد

تمثل الصين نموذجًا مختلفًا للدولة التكيفية المعزَّزة، قائمًا على الدمج بين التخطيط المركزي، وآليات السوق، فقد اعتمدت استراتيجيات طويلة الأمد، تستهدف الارتقاء داخل سلاسل القيمة العالمية، وبناء استقلال نسبي في القطاعات

---

63 Höpner, Martin, and Armin Schäfer. *Integration among Unequals: How the Heterogeneity of European Varieties of Capitalism Shapes the Social and Democratic Potential of the EU*. Oxford: Oxford University Press, 2019, pp. 182–214.

64 Wade, Robert. *Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization*. Updated ed. Princeton: Princeton University Press, 2018, pp. 303–345.

65 Low, Linda. *The Political Economy of a City-State: Government-Made Singapore*. Singapore: World Scientific, 2020, pp. 211–247.

66 Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. *Underground Empire: How America Weaponized the World Economy*. New York: Henry Holt and Company, 2023, pp. 201–246.

التكنولوجية المتقدمة، وتعزيز الحضور في مجالات البنية التحتية الرقمية، والطاقة. ويدلل هذا النموذج على قدرة الدولة على توجيه العولمة، بدل الاكتفاء بالتكيّف معها، عبر بناء أدوات سيادية جديدة، تتلاءم مع طبيعة النظام الدولي المتحوّل.[67]

المشهد الثاني: الدولة القومية المنكشفة بنيويًا

تتجسد الدولة القومية المنكشفة بنيويًا، في حالات تتسم بعدم التوازن بين متطلبات الانخراط في النظام الدولي، وقدرات الدولة المؤسسية، والمعرفية، بما يؤدي إلى تآكل تدريجي في قدرتها على التحكم في مساراتها الاستراتيجية. ولا يرتبط هذا النمط بغياب الدولة، أو انهيارها، بل في استمرارها داخل النظام الدولي في موقع محدود التأثير، تحكمه قيود بنيوية تتجاوز الإرادة السياسية الآنية. ولعل الأمثلة كثيرة على هذا النوع من الدول، منها الآتي:

أولاً- دول تعتمد على نماذج نمو ريعية أحادية

تُظهر بعض الدول التي قامت نماذجها الاقتصادية، على الاعتماد المفرط على مورد واحد، أو قطاع محدود، حالة واضحة من الانكشاف البنيوي. إذ يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي، ومحدودية الاستثمار في المعرفة، والتكنولوجيا، إلى ارتهان الأداء الاقتصادي لتقلبات الأسواق العالمية. وفي هذه الحالات، تتقلص قدرة الدولة على صياغة سياسات مستقلة في مجالات الطاقة، والمالية العامة، وتصبح أكثر عرضة للضغوط الخارجية المرتبطة بأسعار السلع، وشروط التمويل، وتغيرات الطلب العالمي، ويقود ذلك إلى تضييق هامش التخطيط طويل الأمد، وربط الاستقرار الداخلي بعوامل خارج السيطرة الوطنية. [68]

ثانيًا- دول مندمجة رقميًا من دون سيطرة تنظيمية

تكشف تجارب عدد من الدول النامية، التي انخرطت سريعًا في الاقتصاد الرقمي، من دون بناء أطر تنظيمية، ومؤسسية وطنية، عن نمط جديد من الانكشاف الاستراتيجي، فقد أدى الاعتماد على منصات رقمية، وشركات تكنولوجية عابرة للحدود، إلى فقدان السيطرة على البيانات، وتراجع القدرة على حماية الأسواق المحلية، وارتفاع قابلية الاختراق السيبراني. وفي هذا السياق، تصبح الدولة مستهلكة للتكنولوجيا، بدل أن تكون فاعلاً في إنتاجها، أو تنظيمها، ما يحدّ من قدرتها على توظيف الاقتصاد الرقمي، كأداة للتنمية أو النفوذ.[69]

ثالثًا - دول تعاني من فجوة مؤسسية داخلية

تتجلى حالة الانكشاف البنيوي في الدول التي تعاني من ضعف التنسيق بين مؤسساتها، من عدم استقرار الأطر القانونية، والتنظيمية، ففي هذه الحالات، تفشل الدولة في تحويل الموارد المتاحة إلى قدرات استراتيجية مستدامة، وتصبح

---

[67] Naughton, Barry. *The Rise of China's Industrial Policy, 1978–2020*. Oxford: Oxford University Press, 2021, pp. 367–410.

[68] Auty, Richard M. *Resource Abundance and Economic Development*. Updated ed., Oxford: Oxford University Press, 2019, pp. 45–78.

[69] Zuboff, Shoshana. *The Age of Surveillance Capitalism*. New York: PublicAffairs, 2019, pp. 395–432.

السياسات العامة عرضة للتقلب، والتجزئة. ويؤدي ذلك إلى فقدان المصداقية أمام الفاعلين الدوليين، وتقليص القدرة على جذب استثمارات نوعية، وتعميق التبعية للأسواق، والتمويل الخارجي.[70]

رابعًا - دول متأثرة بالصدمات الجيوستراتيجية المتكررة

تُظهر التجارب أنَّ الدول التي تقع في مناطق عالية الاضطراب الجيوسياسي، تكون أكثر عرضة للانكشاف البنيوي، إذا لم تمتلك أدوات استباقية لإدارة المخاطر، فالصدمات المتكررة، سواء كانت اقتصادية أو أمنية أو صحية، تستنزف القدرات المؤسسية، وتدفع الدولة نحو سياسات قصيرة الأمد، تركز على الاحتواء بدل التخطيط الاستراتيجي. ومع مرور الوقت، يؤدي ذلك إلى تآكل القدرة على بناء رؤى طويلة الأمد، وتعميق التبعية للفاعلين الخارجيين في إدارة الأزمات.[71]

على هذا النحو، يُظهر هذان المشهدان أنَّ مستقبل الدولة القومية، لا يُحدَّد وفق منطق قطعي، بقدر ما يحدد عبر مسار ترجيحي تختاره الدولة بنفسها، يعتمد على خيارات استراتيجية تراكمية كبرى، وتتمثل المفاضلة الأساسية في قدرة الدولة على الاستثمار في أدوات التكيّف البنيوي، وبناء مؤسسات قادرة على استيعاب التعقيد، وإدارة العلاقة مع النظام الدولي، على أساس انتقائي يوازن بين الانخراط، والحماية. ويؤكد هذا التحليل أنَّ الدولة القومية ستظل فاعلاً محوريًا في النظام الدولي، طالما استمرت في إعادة تعريف وظائفها، وتطوير أدواتها السيادية، والتعامل مع التحولات الجيوستراتيجية بعدّها مجالاً لإعادة التموضع، لا سببًا للتراجع.[72]

الخاتمة والاستنتاجات

من السياق البحثي السابق، قمنا بإثبات الفرضية التي طرحناها بداية البحث، ووضحنا الإشكالية التي تشوبها المُدخلات الجديدة، على بيئة العلاقات الدولية، وتأثيرها في الدولة القومية. وأجبنا عن تساؤلاتها، إذ تمَّ اثبات أنَّ بيئة العلاقات الدولية المعاصرة، تشهد تحولات بنيوية عميقة أعادت تعريف منطق القوة، وأنماط التنافس، وحدود الفعل السياسي داخل النظام الدولي، عبر صعود مُدخلات جديدة تتقدمها التكنولوجيا المتقدمة، وتحول مفهوم الأمن نحو مقاربات تنموية شاملة، وتكريس اقتصاد المعرفة كمصدر مركزي لبناء النفوذ، والمكانة الدولية. وقد أظهرت المعالجة النظرية، والتطبيقية، أنَّ هذه التحولات لا تعمل بصورة منفصلة، بقدر ما تتقاطع ضمن بنية جيوستراتيجية مركّبة، تُعيد تشكيل وظائف الدولة القومية، وحدود سيادتها، وآليات ممارستها للقوة .

ويخلص البحث إلى أنَّ الدولة القومية، لا تواجه تراجعًا وجوديًا، بقدر ما تمرّ بمرحلة إعادة تعريف وظيفي عميقة، تُقاس فيها مكانتها بقدرتها على التكيّف المؤسسي، وتنظيم الاعتماد المتبادل، وتوطين المعرفة، وإدارة المخاطر العابرة للحدود، ضمن بيئة دولية تتسم بالسيولة، وعدم اليقين. وقد أثبتت التحولات الأخيرة، ولاسيَّما الأزمات الصحية، والتكنولوجية، والاقتصادية، أنَّ الدولة لا تزال الفاعل الأكثر قدرة على التنسيق الاستراتيجي، وإدارة الأزمات الشاملة، مع انتقال مركز ثقل السيادة من بعدها الإقليمي المغلق، إلى بعدٍ وظيفي مرن يرتكز على التنظيم، والمعايير، والتحكم في الموارد غير المادية. كما أظهر البحث أنَّ مستقبل الدولة القومية، لا يُحدَّد بمعادلة صفرية بين البقاء، والتلاشي، بقدر ما يتحدد عبر مسارات احتمالية، تتباين وفق الموقع البنيوي للدولة داخل النظام الدولي، ومستوى قدراتها المؤسسية، والمعرفية. وفي هذا الإطار، يتأكد أنَّ الدولة التي تنجح في إعادة تعريف ذاتها، ودمج المُدخلات

---

[70] Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. *The Narrow Corridor: States, Societies, and the Fate of Liberty*. New York: Penguin Press, 2019, pp. 221–260.

[71] Tooze, Adam. *Shutdown: How Covid Shook the World's Economy*. New York: Viking, 2021, pp. 143–189.

[72] Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. *Underground Empire: How America Weaponized the World Economy*. New York: Henry Holt, 2023, pp. 17–41.

الجديدة ضمن استراتيجياتها الوطنية، تبقى قادرة على إعادة إنتاج مركزيتها كفاعل رئيس في العلاقات الدولية، على الرغم من التحولات البنيوية العميقة التي يشهدها النظام الدولي.

الاستنتاجات

1. تُظهر المُدخلات البنيوية الجديدة في بيئة العلاقات الدولية، تحوّلاً نوعيًا في مصادر القوة، إذ باتت التكنولوجيا، والمعرفة، والقدرة التنظيمية، محددات مركزية للمكانة الدولية، إلى جانب الأدوات التقليدية.
2. لم يعد مفهوم الأمن الكلاسيكي كافيًا لفهم التهديدات المعاصرة، إذ فرضت المخاطر العابرة للحدود مقاربة أمنية تنموية شاملة، تعيد ربط الأمن بالقدرة المؤسسية، والتنمية المستدامة.
3. أسهم اقتصاد المعرفة في إعادة إنتاج التراتبية الدولية على أسس غير مادية، عبر احتكار الابتكار، والمعايير التقنية، وسلاسل القيمة المعرفية، ما عمّق الفجوة البنيوية بين الدول.
4. شهدت سيادة الدولة القومية انتقالاً من صيغة قانونية إقليمية، إلى ممارسة وظيفية مرنة، تُقاس بقدرتها على التنظيم، وإدارة الاعتماد المتبادل، والتحكم في الموارد الاستراتيجية غير المادية.
5. يتحدد موقع الدولة القومية في التنافس الجيوستراتيجي المعاصر، وفق قدرتها على بناء استقلال استراتيجي نسبي، حيث لا يقوم على الانعزال فقط، بقدر ما يقوم على إدارة ذكية للتشابك الدولي.
6. أظهرت التجارب التطبيقية أنَّ الدول التي استثمرت في المعرفة، والتكنولوجيا، وبناء القدرات المؤسسية، نجحت في إعادة إنتاج مركزيتها داخل النظام الدولي، على الرغم من القيود البنيوية.
7. يكشف التحليل الاستشرافي أنَّ مستقبل الدولة القومية، محكوم بمسارات تكيّف متعددة، تتراوح بين دولة تكيفية معزَّزة قادرة على تحويل الضغوط إلى مصادر قوة، ودولة منكشفة بنيويًا، تتراجع قدرتها على التحكم في خياراتها الاستراتيجية.
8. يؤكد البحث أنَّ الدولة القومية ستبقى الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، طالما استمرت في إعادة تعريف ذاتها، ووظائفها، بما ينسجم مع التحولات البنيوية الجيوستراتيجية للنظام الدولي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - الكتب العربية

1. إدريس، محمد السعيد عبد الله. *الدولة الوطنية العربية: أزمة التحول والوظيفة*. القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، (2019).
2. بلقزيز، عبد الإله. *الدولة في الفكر الإسلامي المعاصر*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2012).
3. بلقزيز، عبد الإله. *الدولة والسيادة في زمن العولمة*. الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، (2021).

4. حربي، عبد الله. *تحولات الدولة الوطنية في عصر العولمة*. الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (2019).
5. خليل، أحمد يوسف. *السيادة في العلاقات الدولية المعاصرة*. القاهرة، دار النهضة العربية، (2016).
6. درويش، عبد الفتاح. *العولمة وإعادة تشكيل الدولة القومية*. الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، (2015).
7. الزبيدي، سعدون حمادي. *النظام الدولي وتحولات القوة*. بغداد، دار الحكمة، (2018).
8. سالم، عبد الله عبد الفتاح. *اقتصاد المعرفة والتنمية في العالم العربي*. القاهرة، دار الفكر العربي، (2020).
9. شقير، محمد شفيق. *اقتصاد المعرفة والسلطة: مقاربات في السياسة الدولية*. القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2023).
10. شقير، محمد شفيق. *الأمن غير التقليدي في العلاقات الدولية*. القاهرة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022).
11. شقير، محمود. *الأمن القومي في زمن العولمة*. بيروت: دار النهار، (2014).
12. عبد المجيد، عبد الرحمن. *السيادة والاعتماد المتبادل في العلاقات الدولية*. عمّان: دار المسيرة، (2017).
13. علي، نصر محمد عارف. *تحولات مفهوم الأمن في العلاقات الدولية*. القاهرة: دار الكتاب الجامعي، (2018).
14. قنديل، عمرو. *الدولة والحوكمة في عصر المخاطر العالمية*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2021).
15. الكبيسي، عبد الإله. *إدارة المخاطر الاستراتيجية في النظام الدولي*. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (2022).
16. مركز دراسات الوحدة العربية. *الدولة العربية وتحولات السيادة*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، (2020).
17. المسعودي، فالح عبد الجبار. *الدولة والسلطة والمجتمع*. بيروت: دار الساقي، (2016).

ثانيًا - الكتب الأجنبية

1. Acemoglu, Daron, and James A. Robinson. *The Narrow Corridor: States*, Societies, and the Fate of Liberty. New York: Penguin Press, 2019.
2. Allison, Graham. Destined for War: Can America and China Escape Thucydides's Trap? Updated ed. Boston: Mariner Books, 2022.
3. Auty, Richard M. Resource Abundance and Economic Development. Updated ed. Oxford: Oxford University Press, 2019.
4. Beck, Ulrich. Risk Society: Towards a New Modernity. London: Sage Publications, 1992.
5. Besch, Sophia. EU Defence, Brexit and Trump's Election: The Perfect Storm? London: Centre for European Reform, 2018.
6. Buzan, Barry. From International to World Society? English School Theory and the Social Structure of Globalisation. Cambridge: Cambridge University Press, 2004.
7. ———. People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era. 2nd ed. Boulder, CO: Lynne Rienner Publishers, 1991.

8. Buzan, Barry, and George Lawson. The Global Transformation: History, Modernity and the Making of International Relations. Cambridge: Cambridge University Press, 2015.
9. Castells, Manuel. The Rise of the Network Society. 2nd ed. Oxford: Wiley-Blackwell, 2022.
10. Coker, Christopher. Rebooting Clausewitz: On War in the Twenty-First Century. London: Hurst & Company, 2017.
11. Drucker, Peter F. Post-Capitalist Society. Revised ed. New York: Routledge, 2021.
12. Duffield, Mark. Post-Humanitarianism: Governing Precarity in the Digital World. Cambridge: Polity Press, 2023.
13. Eilstrup-Sangiovanni, Mette, and Jens Ringsmose. "Active Engagement, Modern Defence, and Strategic Resilience." Survival 63, no. 1 (2021): 137–162.
14. Farrell, Henry, and Abraham L. Newman. Underground Empire: How America Weaponized the World Economy. New York: Henry Holt and Company, 2023.
15. Foucault, Michel. Security, Territory, Population: Lectures at the Collège de France, 1977–1978. Translated by Graham Burchell. New York: Palgrave Macmillan, 2007.
16. Gilpin, Robert. Global Political Economy: Understanding the International Economic Order. 3rd ed. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2021.
17. Gill, Stephen. Global Crises and the Crisis of Global Leadership. Cambridge: Cambridge University Press, 2023.
18. Höpner, Martin, and Armin Schäfer. Integration among Unequals: How the Heterogeneity of European Varieties of Capitalism Shapes the Social and Democratic Potential of the EU. Oxford: Oxford University Press, 2019.
19. Horowitz, Michael C. The Diffusion of Military Power: Causes and Consequences for International Politics. Princeton, NJ: Princeton University Press, 2024.
20. Ikenberry, G. John. Liberal Leviathan: The Origins, Crisis, and Transformation of the American World Order. Princeton: Princeton University Press, 2011.
21. Katzenstein, Peter J., and Helga Haftendorn, eds. Networked Governance and Global Power: Knowledge, Technology, and Authority in Security and Policy. New York: Columbia University Press, 2023.
22. Keohane, Robert O. After Hegemony: Cooperation and Discord in the World Political Economy. Princeton: Princeton University Press, 1984.

23. Krasner, Stephen D. Power, the State, and Sovereignty: Essays on International Relations. London: Routledge, 2009.
24. ———. Sovereignty: Organized Hypocrisy. Princeton: Princeton University Press, 1999.
25. Lee, Kai-Fu. AI Superpowers: China, Silicon Valley, and the New World Order. Boston: Houghton Mifflin Harcourt, 2018.
26. Leonard, Mark. The Age of Unpeace: How Connectivity Causes Conflict. London: Bantam Press, 2021.
27. Low, Linda. The Political Economy of a City-State: Government-Made Singapore. Singapore: World Scientific, 2020.
28. Mazzucato, Mariana. The Big Con: How the Consulting Industry Weakens Our Businesses, Infantilizes Our Governments, and Warps Our Economies. London: Allen Lane, 2023.
29. ———. The Entrepreneurial State: Debunking Public vs. Private Sector Myths. London: Penguin Books, 2018.
30. Mearsheimer, John J. The Great Delusion: Liberal Dreams and International Realities. New Haven: Yale University Press, 2018.
31. ———. The Tragedy of Great Power Politics. Updated ed. New York: W. W. Norton & Company, 2014.
32. Morgenthau, Hans J. Politics Among Nations: The Struggle for Power and Peace. 7th ed. New York: McGraw-Hill, 2006.
33. Naughton, Barry. The Rise of China's Industrial Policy, 1978–2020. Oxford: Oxford University Press, 2021.
34. Nye, Joseph S., Jr. The Future of Power. New York: PublicAffairs, 2011.
35. OECD. Economic Security and Strategic Dependencies. Paris: OECD Publishing, 2023.
36. Pierre, Jon, and B. Guy Peters. Governing Complex Societies: Trajectories and Scenarios. London: Palgrave Macmillan, 2023.
37. Porter, Patrick. The Global Village Myth: Distance, War, and the Limits of Power. Washington, DC: Georgetown University Press, 2015.
38. Rodrik, Dani. The Globalization Paradox: Democracy and the Future of the World Economy. Updated ed. New York: W. W. Norton & Company, 2022.
39. Scholte, Jan Aart. Globalization: A Critical Introduction. 2nd ed. Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005.
40. Sen, Amartya. Development as Freedom. New York: Anchor Books, 1999.
41. Slaughter, Anne-Marie. A New World Order. Princeton: Princeton University Press, 2004.
42. ———. The Chessboard and the Web: Strategies of Connection in a Networked World. New Haven: Yale University Press, 2017.

43. Strange, Susan. The Retreat of the State: The Diffusion of Power in the World Economy. Cambridge: Cambridge University Press, 1998.
44. The White House. National Security Strategy of the United States of America. Washington, DC: The White House, 2025.
45. Tooze, Adam. Shutdown: How Covid Shook the World's Economy. New York: Viking, 2021.
46. Wade, Robert. Governing the Market: Economic Theory and the Role of Government in East Asian Industrialization. Updated ed. Princeton: Princeton University Press, 2018.
47. Walt, Stephen M. "The Renaissance of Security Studies." International Studies Quarterly 35, no. 2 (1991): 211–239.
48. World Intellectual Property Organization (WIPO). End of Year Edition – Despite the Odds, Global R&D Spending Grew Again in 2024, Inching Closer to the USD 3 Trillion Mark. Geneva: WIPO, 2025.
49. Zuboff, Shoshana. The Age of Surveillance Capitalism. New York: PublicAffairs, 2019.